

## الطباق عند المحدثين: مفهومه، ونشأته، وأهميته، وفوائده

صالح بن عبد الله بن شديد الصباح\*

جامعة المجمعة

(قدم للنشر في 10/12/1436هـ؛ وقبل للنشر في 22/01/1437هـ)

المستخلص: يدرس البحث مصطلحاً مهماً شائعاً عند أهل الحديث، كثر استخدامه عند علماء الحديث المتأخرين، في كتب التراجم والجرح والتعديل والمصطلح، وكذا في المخطوطات وغيرها، وهذا المصطلح هو «الطباق». ومن أهداف البحث: بيان مفهوم الطباق لغة واصطلاحاً، مع بيان الرابط بينهما، والوقوف على نشأة الطباق وتطوره التاريخي، وبيان صفة الطباق ومحتواه وكيفيته، وإبراز أهمية الطباق وفوائده المتعددة. ومنهج البحث المستخدم هو المنهج الاستقرائي التحليلي. ومن أهم نتائج البحث: أن الطباق مفخرة عظيمة من مفاخر الأمة الإسلامية، ودليل قاطع وبرهان ساطع على عناية الأمة الفاتقة بتناجها العلمي، وصيانتها وحفظه عبر تاريخها، وهو ليس مجرد مصطلح، وإنما هو تعبير عن المنهج النقدي الأخير المعتمد عند أهل الحديث في تناقل كتب السنة النبوية وروايتها؛ لضمان سلامة هذا النقل، والتحقق من صحته. وقد نتج عن هذا المصطلح والمنهج الجديد تغيرات في جوانب كبيرة من علوم الحديث وقواعده وشروطه، وكثر استخدامه في كتب الجرح والتعديل المتأخرة، حتى أضحي علماء الحديث يشترطون لصحة سماع الراوي للكتاب وجود اسم الراوي مكتوباً في الطباق، وإلا لم يصح سماعه للكتاب، ولو كان عن شيخه. وأبرز تطور حدث للطباق هو كتابة الإجازة بالطباق. ومن أهم التوصيات: دراسة أساليب المحدثين، ومناهجهم، وبيان أثرها في الراوي والمروي.

الكلمات المفتاحية: السماع، التَّسْمِيع، طبقة السماع، الطبقة، الطباق.

## Concept of *Tibaaq* in the Hadith Discipline: Definition, Evolution, Importance and Benefits

Saleh Abdulllah Al-Sayyah\*

Majma'ah University

(Received 23/09/2015; accepted for publication 04/11/2015.)

**Abstract:** This research is concerned with the concept of *tibaaq*. The concept is commonly used by Hadith specialists, especially later ones, in books of tarajim, jarh, ta'deel and mustalah as well as in handwritten manuscripts. The research aims to: define the *tibaaq* concept from the linguistic and the technical points of view; show the relationship between the two definitions; establish the historical evolution of the term; describe *tibaaq* in terms of format, content and mode; and highlight the importance and benefits of *tibaaq*. The research follows an analytical inductive methodology. Among the research's important findings are: *tibaaq* highlights the Muslims' great care for their academic achievements, for *tibaaq* is not just a term, but is a reflection of the critical methodology applied by Hadith specialists in dealing with Sunnah books and narrations for the purposes of safe and sound reporting; *tibaaq* and related new methodology have given rise to great changes in aspects of Hadith sciences, rules and requirements; it has been used widely in recent studies on *jarh* and *ta'deel* (processes of establishing incredibility or credibility of a narrator); in fact, Hadith specialists now require that a narrator's name has to be mentioned in the related *tibaaq* document, otherwise the narrator's claim to have listened to the book in question is not considered a valid claim; and the most significant evolution of *tibaaq* is the writing of the *tibaaq* certificate or testimony. The research recommends that the styles and methodologies applied by Hadith specialists should be studied, and so should their impact on the narrators and the narrated contents.

**Keywords:** *tibaaq* – listening – articulation – equivalence – matching listening content with written content - documentation

(\*Assistant professor, Department of Islamic Studies,

College of Sciences and Humanities, Majma'ah University.

Rmaah, KSA, p.o box: (391276), Postal Code: (11365)

(\*أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية،

كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة المجمعة

رمح، المملكة العربية السعودية، ص.ب (391276) الرمز (11365)

البريد الإلكتروني: s.alsayyah@mu.edu.sa

## المقدمة:

استخدامه عند علماء الحديث المتأخرين في كتب الجرح والتعديل والتراجم، وفي كتب المصطلح والمخطوطات وغيرها، وهو ليس مجرد اسم، وإنما هو تعبير عن المنهج النقدي الأخير الذي أقره أئمة أهل الحديث في تناقل السنة النبوية ورواية دواوينها؛ لضمان سلامة هذا النقل وصحته. وقد أفضى هذا المصطلح والمنهج الجديد إلى تغيرات كبيرة في جوانب من علوم الحديث وقواعده وشروطه، وكثر استخدامه في كتب الجرح والتعديل المتأخرة.

فما الطباق؟ وما مفهومه؟ ومن أين جاءت هذه التسمية؟ ومتى نشأ؟ ومن أول من كتب عنه؟ وما التطورات التي دلت عليه؟ وما أهميته؟ وما أثره في الراوي والمروي؟ وما فوائده وقيمه؟.

هذا ما ستقوم الدراسة - إن شاء الله تعالى - بتوضيحه، وتجلية حقيقته.

### الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري، لم أجد من أفرد «الطباق» بدراسة علمية مستقلة.

### أهمية البحث:

للبحث أهمية بالغة، تتجلى في الأمور التالية:

1 - أنه يتناول مسلكاً تترتب عليه آثار في الراوي

والمروي.

2 - بيان أسلوب من أساليب المحدثين المهمة في

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 102).

﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: 1).

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (الأحزاب: 70). أما بعد:

فإن معرفة مناهج علماء الحديث وأساليبهم ومصطلحاتهم، لها أهمية بالغة في معرفة الأحاديث وروايتها قبولاً ورداً، جرحاً وتعديلاً، وهي الغاية من علوم الحديث، والثمرة التي يسعى إليها علماء هذا الفن.

ولتلكم الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، أحببت أن أحلي بدلوي في خدمته من خلال دراسة أسلوب من أساليب المحدثين المتطورة، ومسلك من مسالكهم التي ساروا عليها، ألا وهو «الطباق» للكشف عن مفهومه ونشأته وأهميته وفوائده.

### مشكلة البحث:

الطباق اسم شائع عند أهل الحديث، يكثر

- نقل السنة النبوية.
- 3 - إبراز عناية علماء الحديث بالسنة، والكشف عن تطور مناهجهم، ودقتهم في ضبط نقل كتب الأحاديث، وتدوينها.
- أهداف البحث:
- 1 - بيان مفهوم الطباق لغة واصطلاحاً، مع بيان الرابط بينها.
- 2 - الوقوف على نشأة الطباق، وتطوره التاريخي.
- 3 - بيان صفة الطباق ومحتواه وكيفيته، وإبراز أهميته وفوائده المتعددة.
- منهج الدراسة والتوثيق:
- المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي، ويتمثل الأول في جمع المادة العلمية وفحصها ودراستها، والثاني في استعمال أساليب التحليل العلمي، مع اعتماد الطرق العلمية في توثيق النصوص المنقولة، والاكتفاء بذكر بعض التراجم بإيجاز للتمثيل والبيان، والاقتصار على ما له علاقة بموضوع البحث، ومحل الشاهد منه، ما لم يكن هناك ضرورة.
- خطة البحث:
- يتكون البحث من مبحثين، وخاتمة، وفي كل مبحث ثلاثة مطالب، كما يلي:
- المبحث الأول: مفهوم الطباق ونشأته. وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: الطباق في اللغة.
- المطلب الثاني: الطباق في الاصطلاح.
- المطلب الثالث: نشأة الطباق وتطوره.
- المبحث الثاني: صفة الطباق وأهميته وفوائده. وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: صفة الطباق ومحتواه وكيفيته.
- المطلب الثاني: أهمية الطباق.
- المطلب الثالث: فوائد الطباق.
- الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.
- \*\*\*
- المبحث الأول: مفهوم الطباق، ونشأته
- المطلب الأول: الطباق في اللغة.
- يجدر بنا - ونحن نتناول مصطلحاً من مصطلحات المحدثين - أن نقف على معناه لغة؛ فلا يخفى أن كثيراً من المصطلحات الحديثة انبثقت من معناها اللغوي بحيث تتطابق معه تطابقاً تاماً أو جزئياً، أو يكون هناك علاقة ما بينهما؛ ولذا كان لا بد من استعراض كلام أهل اللغة عن الطباق، ومحاولة معرفة أقرب المعاني لما قصده المحدثون من مصطلح «الطباق» حينما أطلقوه على طبقة السماع، وهي الصحف التي تدون بها أسماء أولئك الذين حضروا السماع من شيخهم، أو من راوي الكتاب.
- فالطباق: جمع طَبَقَ أو طَبَقَةَ، وَمِنْهُ السَّمَوَاتُ

أكثر من طبق؛ لكثرة الأسماء.

وكذا قوله: «إِذَا وَلَدَ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ» قد ينطبق هذا المعنى على صحف الطباق بالنظر إلى وجود بعضها بعد بعض؛ لتعدد مجالس السماع للكتاب، أو بالنظر إلى تكرار الطبقة؛ لتكرر سماع الكتاب من طبقات وجماعات متعددة في مدد زمنية متفاوتة.

وقال ابن منظور: «الطَّبَقُ: غِطَاءٌ كُلُّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ أَطْبَاقٌ، وَقَدْ أَطْبَقَهُ وَطَبَّقَهُ فَانْطَبَقَ وَتَطَبَّقَ: غَطَّاهُ وَجَعَلَهُ مُطَبَّقًا... الطَّبَقُ: كُلُّ غِطَاءٍ لَازِمٍ عَلَى الشَّيْءِ. وَطَبَّقَ كُلُّ شَيْءٍ: مَا سَاوَاهُ، وَالْجَمْعُ أَطْبَاقٌ؛ وَقَدْ طَابَقَهُ مِطَابَقَةً وَطَبَاقًا. وَتَطَابَقَ الشَّيْئَانِ: تَسَاوَيَا. وَالْمِطَابَقَةُ: الْمَوَافَقَةُ. وَالتَّطَابُقُ: الْإِتِّفَاقُ. وَطَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: إِذَا جَعَلْتَهُمَا عَلَى حَذْوٍ وَاحِدٍ وَأَلْزَقْتَهُمَا. قَالَ اللَّيْثُ: السَّمَاوَاتُ طَبَاقٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّبَاقِ طَبَقَةٌ، وَيَذَكَّرُ، فَيَقَالُ: طَبَّقَ. ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: الطَّبَقُ: الْأُمَّةُ بَعْدَ الْأُمَّةِ. الْأَصْمَعِيُّ: الطَّبَقُ، بِالْكَسْرِ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ. ابْنُ سَيِّدِهِ: وَالطَّبَقُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ يَعْدِلُونَ جَمَاعَةً مِثْلَهُمْ، وَقِيلَ: هُوَ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْجَرَادِ وَالنَّاسِ. وَجَاءَنَا طَبَّقٌ مِنَ النَّاسِ وَطَبَّقٌ، أَي: كَثِيرٌ»<sup>(4)</sup>.

فقوله: «كُلُّ غِطَاءٍ لَازِمٍ عَلَى الشَّيْءِ»، وكذا قوله: «وِطَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ إِذَا جَعَلْتَهُمَا عَلَى حَذْوٍ وَاحِدٍ وَأَلْزَقْتَهُمَا»، قد ينطبق هذا المعنى على الطباق بالنظر إلى ما

الطباق: طبقة فوق طبقة<sup>(1)</sup>.

قال ابن دريد الأزدي: «الطبقة: الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ. وَالنَّاسُ طَبَقَاتٌ: بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضٍ»<sup>(2)</sup>.  
فقوله: «الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ»، قد يكون المعنى اللغوي الذي لاحظته المتحدثون في مصطلح الطباق، باعتبار أن من ذكروا في طبقة السماع تشابهوا بحضور هذا السماع، أو بالتلقي عن الشيخ، أو بالسن.

وقال ابن فارس: «طَبَقَ: الطَّاءُ، وَالْبَاءُ، وَالْقَافُ: أَضَلُّ صَحِيحٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مَبْسُوطٍ عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى يُغَطِّيَهُ. مِنْ ذَلِكَ الطَّبَقُ. تَقُولُ: أَطْبَقْتُ الشَّيْءَ عَلَى الشَّيْءِ، فَالْأَوَّلُ طَبَقٌ لِلثَّانِي؛ وَقَدْ تَطَابَقَا. وَطَابَقْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: إِذَا جَعَلْتَهُمَا عَلَى حَذْوٍ وَاحِدٍ. وَلِذَلِكَ سَمَّيْنَا نَحْنُ مَا تَضَاعَفَ مِنَ الْكَلَامِ مَرَّتَيْنِ مُطَابَقًا. وَذَلِكَ مِثْلُ جَرَجَرَ، وَصَلَّصَلَ، وَصَعَّصَعَ. وَالطَّبَقُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ الْجَرَادِ؛ وَإِنَّمَا سُبِّهَ ذَلِكَ بِطَبَقِ يُعْطِي الْأَرْضَ. وَيُقَالُ: وَلَدَتِ الْغَنَمُ طَبَقًا وَطَبَقَةً: إِذَا وَلَدَتْ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ. وَالْقِيَاسُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ»<sup>(3)</sup>.

فقوله: «يَدُلُّ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مَبْسُوطٍ عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى يُغَطِّيَهُ» قد ينطبق هذا المعنى على الطباق بالنظر إلى تعدد الديوان الذي تسجل فيه الأسماء، فقد يستخدم

(1) انظر: المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرون (2/550).

(2) جوهرة اللغة، لابن دريد (1/358).

(3) مقاييس اللغة، لابن فارس (3/439-440).

(4) لسان العرب، لابن منظور (10/209-210).

وجاء في المعجم الوسيط: «الطَّبَّق: المطابق لغيره المساوي له، والغطاء والغشاء والإناء يُؤكَلُ فِيهِ، وَالْحَال والمنزلة، وجمعه أطباق وطباق. والطَّبَّقَة: الجليل بعد الجليل، أو القوم المتشابهون في سنٍّ أو عهد، وَالْحَال والمنزلة والمرتبة والدرجة، وجمعه طَبَقَات وطبق»<sup>(6)</sup>.

فقوله: «الجيل بعد الجليل»، قد ينطبق هذا المعنى على الطباق باعتبار تكرار كتابة الطبقة؛ لتكرار سماع الكتاب من طبقات وجماعات متعددة في أزمان مختلفة.

وكذا قوله: «المطابق لغيره المساوي له... أو القوم المتشابهون في سنٍّ أو عهد، وَالْحَال والمنزلة والمرتبة والدرجة»، ينطبق هذا المعنى على المذكورين في الطباق باعتبار أن من ذكروا في طبقة السماع تشابهوا، وتساووا بحضور هذا السماع، أو بحال ومنزلة ودرجة ومرتبة في هذا السماع، أو بالتلقي عن الشيخ، أو بتدوين أسمائهم جميعاً في صحيفة واحدة.

كما ينطبق هذا المعنى على الطباق بالنظر إلى طبيعة الصحف التي تسجل فيه الأسماء؛ لكونها صحفاً متعددة متساوية المقاس والمقدار.

وذهب ابن سيده إلى أن لفظ الطباق ليست من باب جمع طبق؛ لأنَّ جمع طبق أطباق، وإنما هو من باب المصدر، وأن الطبق هو غطاءٌ كُلُّ شَيْءٍ، فقد قال: «غطاءٌ

يُرْوَلُ إِلَيْهِ حَالَهَا بَعْدَ الْمَجْلِسِ مِنَ الْحِفْظِ وَالصِّيَانَةِ وَالتَّغْطِيَةِ لَهَا حَتَّى لَا تَنْصَلَّ إِلَيْهَا يَدٌ مَزُورٌ مَحْرَفٌ.

وكذا قوله: «وَتَطَابَقَ الشَّيْئَانِ: تَسَاوَيَا»، وكذا قوله: «الموافقَة، الإِتِّفَاقُ»، قد ينطبق هذا المعنى على المذكورين بالطباق بالنظر إلى تساويهم فيها بهذا السماع، وإن اختلفوا فيما عداه، باختلاف طبقاتهم وأسنانهم ومكانتهم وغيرها.

كما ينطبق هذا المعنى على الطباق بالنظر إلى طبيعة الصحف التي تسجل فيها الأسماء؛ لأنها صحف متعددة متساوية المقدار.

وكذا قوله: «الطَّبَّقُ: الأُمَّةُ بَعْدَ الأُمَّةِ»، وكذا قوله: «والطَّبَّقُ: الجُمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ يَعْدِلُونَ جَمَاعَةً مِثْلَهُمْ»، باعتبار تكرار الطبقة؛ لتكرار سماع الكتاب من طبقات وجماعات متعددة في أوقات متفاوتة..

وكذا قوله: «وَجَاءَنَا طَبَقٌ مِنَ النَّاسِ، أَي: كَثِيرٌ»، هو بالنظر إلى كثرة الأسماء المسجلة في الطباق. وقال الفيروزآبادي: «والطَّبَّقُ: غِطَاءٌ كُلُّ شَيْءٍ، وَالطَّبَّقُ أَيْضاً مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: مَا سَاوَاهُ، وَقَدْ طَابَقَهُ مُطَابَقَةً وَطِبَاقاً، وَوَجْهٌ الأَرْضِ، وَالَّذِي يُؤَكَّلُ عَلَيْهِ، وَالقَرْنُ مِنَ الزَّمَانِ، أَوْ عَشْرُونَ سَنَةً، وَمِنَ النَّاسِ وَالجَرَادِ: الكَثِيرُ، أَوْ الجَمَاعَةُ»<sup>(5)</sup>.

فقوله: «الجماعة»، هو بالنظر لكون المسجلين في الطباق جماعة.

(6) المعجم الوسيط، لإبراهيم مصطفى وآخرين (2/551) بتصرف.

(5) القاموس المحيط، للفيروزآبادي ص (902).

- المعاني التالية:
- 1- طابقتُ بينَ الشيئينِ: إذا جعلتَهُمَا عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ، وَأَلزقتَهُمَا.
  - 2- غِطَاءُ كُلِّ شَيْءٍ.
  - 3- غِطَاءٌ لَأِزْمٍ عَلَى الشَّيْءِ.
  - 4- وَضَعُ شَيْءٍ مَبْسُوطٍ عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى يُغَطِّيَهُ.
- القسم الثالث: المعاني المتعلقة بالقسمين السابقين

كليهما، وهي المعاني التالية:

- 1- المطابق لغيره، المُساوِي لَهُ.
- 2- تَطَابَقَ الشَّيْئَانِ: تَسَاوَيَا.
- 3- وَكَدَّ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ.

وهكذا نجد أن استخدام المحدثين لمصطلح الطباقي لم يخرج عن معاني اللغة، بل هو متوافق وذو علاقة وثيقة معها، أو مع أحد معانيها.

المطلب الثاني: الطباقي في الاصطلاح.

بعد البحث والتحري، لم أجد من تعرض لتعريف الطباقي - كما استقر عليه هذا المصطلح - عند المحدثين تعريفاً واضحاً ودقيقاً، ولعل السبب في هذا أن المصطلحات المطبقة والمعروفة بديهة عند مستخدميها لا تُعرَّف؛ إذ المعروف لا يُعرَّف، ولكن تنشأ الحاجة للتعريف بها بعد زمان طويل من نشأتها، كما وقع ذلك لعلم مصطلح الحديث، فقد مكث علماء الحديث يتداولون مصطلحاته مشافهة دون تدوين لقرون عديدة؛

كُلُّ شَيْءٍ طَبَّقَ لَهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِغِطَاءِ الْأَرْضِ: طَبَّقُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - تَعَالَى -: ﴿سَمِعَ سَمَوَاتٍ طَبَاقًا﴾ (الملك:3)، أَي: طابقت كُلُّ واحدةٍ مِنْهَا صَاحِبَتَهَا طَبَاقًا وَمُطَابَقَةً، أَي: هَذِهِ غِطَاءٌ لِهَذِهِ، وَهَذِهِ تَحْتَهَا لَمْ تُفْصَلْ عَنْهَا، وَمِنْ هَذَا قِيلَ لِلْمُتَّفِقِينَ عَلَى الْأَمْرِ: مُتَطَابِقَانِ عَلَى كَذَا وَكَذَا. فَسَمِيَ - سُبْحَانَهُ - بِالْمُضَدِّ، فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَى لَفْظِ طَبَّقَ؛ لِأَنَّ جَمْعَ طَبَّقَ أَطْبَاقٌ... وَالْمَعْطِيُّ لِلشَّيْءِ طَبَّقَ لَهُ وَطَبَاقٌ<sup>(7)</sup>.

ومما سبق يمكن أن نستخلص مجموعة من المعاني التي يمكن أن يكون قد أخذ منها أو من أحدها إطلاق المحدثين اسم «الطباقي». وهذه المعاني يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: المعاني المتعلقة بالرواة الذين دونت أسماؤهم بطبقة السماع، وهي المعاني التالية:
- 1- الْقَوْمُ الْمُتَشَابِهُونَ فِي سَنٍّ أَوْ عَهْدٍ، وَالْحَالِ، وَالْمَنْزِلَةِ، وَالْمَرْتَبَةِ، وَالدرَجَةِ.
  - 2- الْجِيلُ بَعْدَ الْجِيلِ، الْأُمَّةُ بَعْدَ الْأُمَّةِ، الْجَمَاعَةُ مِنْ النَّاسِ يَعْدِلُونَ جَمَاعَةً مِثْلَهُمْ.
  - 3- الْجَمَاعَةُ أَوْ الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ.
  - 4- طَبَّقَ مِنَ النَّاسِ، أَي: كَثِيرٌ.
  - 5- الْمُوَافَقَةُ، وَالِاتِّفَاقُ.

القسم الثاني: المعاني المتعلقة بأداة وصحيفة التدوين التي دونت بها أسماء من حضروا السماع، وهي

(7) المخصص، لابن سيده (2/435).

والسخاوي هنا لم يعرف الطباق، وإنما عرف واحدا - وهي الطبقة - بأحد معانيها اللغوية التي قد يكون الطباق مأخوذاً منها، لكنه مثل لها بما يتفق مع عرف المحدثين واصطلاحهم، بقوله: «كسماع كتاب مخصوص».

ويمكن مما ذكره السخاوي أن نستخلص تعريف الطباق عنده بأنها: «كتابة الجماعة المشتركين في سماع كتاب مخصوص».

ولكون الطباق يُعرف سابقاً بـ«كتابة التَّسْمِيعِ»، فقد بحثتُ عن تعريف كتابة التَّسْمِيعِ عند أهل الاصطلاح، ولم أجد في كتب الاصطلاح المتقدمة تعريفاً له، ولعل سبب ذلك وضوح معناه لديهم، وأول من وجدت أنه عرفه هو برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: 885هـ) في كتابه «النكت الوفية، بما في شرح الألفية» قال فيه: «قوله: «التَّسْمِيعُ» هُوَ مَنْ سَمَعَهُ تَسْمِيعاً: إِذَا نَسَبَهُ إِلَى السَّمَاعِ، مِثْلُ: فَسَّقَهُ إِذَا نَسَبَهُ إِلَى الْفَسْقِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الضَّابِطَ يَكْتُبُ أَسْمَاءَ السَّامِعِينَ مَثْبُتاً لَهُمُ السَّمَاعِ، وَنَاسِباً لَهُ إِلَيْهِمْ»<sup>(9)</sup>.

وعرفه السخاوي (ت: 902هـ) بأنه الطبقة، فقال شرحاً قول العراقي: «كتابة التسميع»: «وهو المسمى: بالطبقة»<sup>(10)</sup>.

لمعرفتهم التامة بها، ولعدم الحاجة لذلك، وعندما وجدت الحاجة، واقتضت الحال، بدأ التنصيف والتعريف.

وهكذا الحال هنا، في الطباق، فقد كان معروفاً ومشهوراً وواضحاً عند العلماء والباحثين قبل القرن الحادي عشر بما لا يستلزم التعريف به.

كما أن العلماء تناولوه بالتعريف والشرح والتفصيل والتحقيق بأحد أسماؤه الأخرى، وهو «كتابة التَّسْمِيعِ»، وكان هذا اسمه قبل أن يستقر الاصطلاح عليه باسم «الطباق».

ولعل أول من حاول تعريف هذا المصطلح تعريفاً يتناسب مع استخدام المحدثين له هو الإمام السخاوي، في كتابه «الغاية، في شرح الهداية، في علم الرواية» تحت عنوان «كِتَابَةُ التَّسْمِيعِ، وَالْعَمَلُ بِهَا يَسْمَعُ وَتَرَكَ التَّعْصَبُ»، شرحاً لقول ابن الجزري في قصيدته «الهداية في علم الرواية»:

«وَيَكْتُبُ الطَّبَاقَ بِالسَّمَاعِ \*

بِحَظِّ مَوْثُوقٍ وَضَبِطٍ وَاعِي»  
قال السخاوي شارحاً لها: «لما انتهت من كَيْفِيَّةِ السَّمَاعِ نَبَهَ عَلَيَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ كِتَابَةِ السَّامِعِينَ. وَالطَّبَقَةُ: الْجَمَاعَةُ الْمَشْتَرِكُونَ فِي شَيْءٍ خَاصٍّ، كَسَمَاعِ كِتَابٍ مَخْصُوصٍ، وَنَحْوِهِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَاتِبُ الطَّبَقَةِ مَوْثُوقاً بِهِ؛ فَإِنَّهُ أَمِينٌ فِي ذَلِكَ»<sup>(8)</sup>.

(9) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي (2/ 186).

(10) فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3/ 114).

(8) الغاية شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي ص (95-96).

«وَهُمْ طَبَاقٌ إِنْ يُرَدُّ تَعْدِيدٌ \*  
قِيلَ: اثْنَا عَشْرَةَ أَوْ تَزِيدٌ»  
وشرحه بقوله: «الصحابة على طبقات باعتبار  
سبقتهم إلى الإسلام أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة،  
وقد اختلف كلام من اعتنى بذكر طبقاتهم في عددها»<sup>(12)</sup>.

ومن هذا - أيضاً - قوله:  
«وَقَدْ يُعَدُّ فِي الطَّبَاقِ التَّابِعُ \*  
فِي تَابِعِيهِمْ إِذْ يَكُونُ الشَّائِعُ  
الْحَمْلَ عَنْهُمْ كَأَبِي الزَّنَادِ \*  
والعكس جاء وهو ذو فساد»  
ثم شرحه بقوله: «أي: قد يعد من صنف في  
الطبقات بعض التابعين في أتباع التابعين؛ لكون الغالب  
عليه والشائع عنه روايته عن التابعين، وحمله عنهم،  
كأبي الزناد عبد الله بن ذكوان»<sup>(13)</sup>.

ومن هذا - أيضاً - قول الحافظ السيوطي في  
الألفية:

«يَدْرِي اضْطِرَاحَ الْقَوْمِ وَالتَّمْيِزَا \*  
بَيْنَ مَرَاتِبِ الرَّجَالِ مِيْزَا

(12) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (2/136). وانظر أيضاً: فتح

المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (4/148)، وغيره.

(13) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (2/167). وانظر أيضاً: فتح

المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (4/162-163)،

وغيره.

وكذا - أيضاً - عرفه زكريا الأنصاري  
(ت: 926هـ)، فقد قال: «كتابة التسميع: بمعنى السماع،  
المسمى بالطبقة»<sup>(11)</sup>.

ولم يعرفها الطبقة، والسبب كونها مشهورة معلومة  
ظاهرة ومستعملة في وقتها.

وبعد هذا العرض يمكن تعريف الطباقي  
اصطلاحاً بأنه: «كتابة اسم الشيخ المسموع والسامعين،  
والمسموع، ومجلس السماع بموضع من الكتاب المسموع  
بإقرار الشيخ».

فالطباقي هي وثيقة إثبات وشهادة خطية  
مكتوبة وموثقة ومضبوطة. وتعد دليلاً قاطعاً وبرهاناً  
ساطعاً وشاهداً تاريخياً أبدياً باقياً على صحة هذا  
التلقي وسلامته، فلا مجال مطلقاً للطعن أو التشكيك  
فيها.

وفي ختام هذا المطلب يحسن توضيح الاستعمالات  
الاصطلاحية الأخرى للفظ «الطباقي» عند المحدثين،  
وغيرهم: فأما المحدثون فمن خلال استقراء المصنفات  
في علم مصطلح الحديث، وجدت أنهم قد يستعملون  
لفظ «الطباقي» ويريدون به معنى آخر - غير ما سبق -  
وهو «الطبقات» أي: مراتب الرواة، أي كان نوعها، زمنية  
كانت، أو علمية، أو غيرها.

ومن هذا: قول الحافظ العراقي في الألفية:

(11) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري (2/63).



### المطلب الثالث: نشأة الطباقي، وتطوره.

بدأ المحدثون باستعمال الطباقي؛ لتوثيق وإثبات السماع مبكراً، وأقدم نص وجدته يدل على أنه كان مشهوراً ومعروفاً في الربع الأخير من القرن الثاني الهجري، وهذا النص هو ما أخرجه الراهمزمزي عن أبي زرعة الرازي، قال: «ادعى رجل على رجل بالكوفة سماعاً منعه إياه، فتحاكما إلى حفص بن غياث، وكان على قضاء الكوفة، فقال حفص لصاحب الكتاب: أخرج إلينا كتبك، فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمناك، وما كان بخطه أعفيناك منه.

فقيل لأبي زرعة: ممن سمعته؟ قال: من إسحاق بن موسى الأنصاري»<sup>(18)</sup>.

قال القاضي<sup>(19)</sup>: «سألت أبا عبد الله الزبيري عن هذا، فقال: لا يجيء في هذا الباب حكم أحسن من هذا؛ لأن خط صاحب الكتاب دال على رضاه باستماع صاحبه منه، وقال غيره: ليس بشيء»<sup>(20)</sup>.

(18) المحدث الفاصل بين الراوي والسامع، للراهمزمزي ص (589). ومن طريقه أخرجه: الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 241)، والقاضي عياض في الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص (223).

(19) هو المصنف نفسه الراهمزمزي.

(20) المحدث الفاصل بين الراوي والسامع، للراهمزمزي ص (589). ومن طريقه أخرجه: الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 241)، والقاضي عياض في الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ص (223).

### في ثِقَةِ وَالضَّعْفِ وَالطَّبَاقِ \*

كَذَا الْخَطِيبُ حَدًّا لِلِاطِّلاقِ»<sup>(14)</sup>

وقوله - أيضاً -:

«وَأَخِرُ الطَّبَاقِ لَأَقِي أَنَسٍ \*

وَسَائِبِ كَذَا صُدِّي، وَقِسِ

وَحَيْرُهُمْ أَوْيَسُ أَمَّا الْأَفْضَلُ: \*

فَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَكَانَ الْعَمَلُ»<sup>(15)</sup>

وأما غير المحدثين - وهم علماء البلاغة - فإن «الطباقي» عندهم من أنواع علم البديع، وهو من المحسنات المعنوية، ويسمى أيضاً: بالمطابقة والتطبيق والتضاد والتكافؤ، وهو: الجمع بين المتضادين، أي: معنيين متقابلين في الجملة، كقوله - تعالى -: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ (الكهف: 18)<sup>(16)</sup>.

وإذا تعرض المحدثون في كتبهم إلى النكت البلاغية تحدثوا بمصطلحات أهل البلاغة، ومن ذلك قول المناوي شارحاً قول ابن حجر في مقدمة النخبة «أرسله إلى الناس بشيراً ونذراً»: «وفيه من أنواع البديع «الطباقي» وهو: إيراد المتضادين، وهما: البشارة، والنذارة»<sup>(17)</sup>.

(14) ألفية السيوطي في علم الحديث، للسيوطي ص (91).

(15) المصدر السابق ص (116).

(16) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي (2/ 1125)، والإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني ص (317).

(17) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، للمناوي (1/ 207).

يبعث بخاتمه إليه، وهو العلامة بينه وبينه»<sup>(23)</sup>.  
وأبو الوليد الطيالسي ولد: سنة ثلاث وثلاثين  
ومائة، ومات سنة سبع وعشرين ومائتين<sup>(24)</sup>.  
وهذان النصفان ذكرهما الرامهرمزي في باب  
واحد، وهو «منع السماع»<sup>(25)</sup>، مما يعني أن قصده فيه عدم  
منع التلميذ من أخذ الكتاب المسموع الذي سجل عليه  
اسمه مع أسماء السامعين المسجلين فيه. ووافق الخطيب  
البغدادي في النص الأول - قصة التحاكم إلى حفص بن  
غياث - دون النص الثاني، فقد ذكر النص الأول في  
«باب الترغيب في إعارة كتب السماع، وذم من سلك في  
ذلك طريق البخل والامتناع»<sup>(26)</sup>. وأما النص الثاني فقد

فقول حفص بن غياث: «أخرج إلينا كتبك، فما  
كان من سماع هذا الرجل بخط يدك الزمناك، وما كان  
بخطه أعفيناك منه» يدل بجلاء على أن كتابة أسماء  
السامعين في الكتاب المسموع كانت معروفة ومشهورة  
في ذلك الوقت، وأنه أصبح أسلوباً معتاداً ومستقراً لدى  
المحدثين؛ لكون حفص لم يسأل الرجل صاحب  
النسخة: أكتب أسماء المسمعين أم لا؟ وإنما أمره بإخراج  
كتبه مباشرة؛ للنظر بخط مَنْ كتب اسم الراوي السامع؟  
أبخط صاحب النسخة، أم بخط الراوي السامع؟.

وحفص بن غياث ولد: سنة سبع عشرة ومائة،  
وتوفي: سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل: سنة خمس  
وتسعين، وقيل: سنة ست وتسعين<sup>(21)</sup>.

وهناك نص آخر في معنى هذا النص، لكنه أقل  
صراحة منه، يدل على وجود الطباق، وكتابة التسميع  
قبل النصف الأول من القرن الثالث، ذكره الرامهرمزي  
- أيضاً - بعد ذكره قصة التحاكم إلى حفص بن غياث  
المذكورة آنفاً، وهو ما رواه إبراهيم بن حرب، قال: «كان  
أبو الوليد الطيالسي إذا استعدي عنده أن فلاناً حبس عن  
فلان سماعه، تقدم إلى صاحب الرِّبع<sup>(22)</sup>، فحبسه، وكان

=وعلى معناه... ولعل البصرة كانت مقسمة أربعة أقسام، وسمي  
المسؤول عن الأمن في كل ربع منها بصاحب الربع، ويقوي هذا  
عندي أن الناس في مصر كانوا إلى عهد قريب يطلقون «الثلثين»  
على قسم الشرطة. وهذا أقرب معنى يحمل عليه الخبر».

(23) المحدث الفاصل بين الراوي والسامع، للرامهرمزي  
ص (589). ومن طريقه أخرجه: الخطيب البغدادي في الجامع  
لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/243).

(24) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (10/341-345).

(25) لكلمة «السماع» عند المحدثين معان عديدة، ويعرف مقصدهم  
بها من السياق، ومن معانيها عندهم ما رواه الخطيب البغدادي  
في الكفاية في علم الرواية ص (323) بسنده عن مالك بن  
أنس، قال: «السماع عندنا على ثلاثة أضرب: أولها: قراءتك على  
العالم، والثاني: قراءة العالم عليك، والثالث: أن يدفع إليك العالم  
كتاباً قد عرفه، فيقول لك: اروه عني».

(26) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب=

(21) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (9/22-34).

(22) لم أجد معناه بعد بحث، لكن قال الدكتور محمد عجاج الخطيب  
في تعليقه على كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والسامع،  
للرامهرمزي ص (590) حاشية رقم (1): «لم نعر على هذا اللقب=

الصلت، قال: «رأيت رجلاً قدم رجلاً إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي، فادعى عليه أن له سماعاً في الحديث في كتابه، وأنه قد أبى أن يعيره، فسأل إسماعيل المدعى عليه، فصدقه، فقال: في كتابي سماع، ولست أعيره، فأطرق إسماعيل ملياً، ثم رفع رأسه إلى المدعى عليه، فقال له: عافاك الله، إن كان سماعه في كتابك بخطك، فيلزمك أن تعيره، وإن كان سماعه في كتابك بخط غيرك فأنت أعلم، قال: سماعه في كتابي بخطي، ولكنه يبطئ برده عليّ، فقال: أخوك في الدين أحب أن تعيره، وأقبل على الرجل، فقال: إذا أعارك شيئاً فلا تبطئ به»<sup>(29)</sup>.

وللقصة طريق آخر، فقد رواها الأمير أبو محمد عبد الله بن عثمان الثقفي، قال: سمعت جدي أبا القاسم محمد بن عبد الرحمن قال: «تقدم إلى إسماعيل بن إسحاق القاضي رجلان من أصحاب الحديث، فادعى أحدهما على الآخر سماعاً في كتابه، وأنه يلتمسه لينسخه فأبى عليه، فسأل القاضي المدعى عليه فأقر، فقال القاضي: إن كان سماعه في كتابك بخطك لزمك بالحكم، وإن كان سماعه في كتابك بخطه فأنت بالخيار في دفعه ومنعه، وقال للآخر: إذا أعارك أخوك كتبه لتنسخها فلا تعذب؛ فإنك تطرق على نفسك منعك مما تستحق، فرضياً، وقاما»<sup>(30)</sup>.

فهم منه الحث على إعادة الكتاب إلى مالكه وصاحبه الذي أعاره، فقد وضعه في باب آخر، عنوانه بقوله: «كراهة حبس الكتب المستعارة عن أصحابها، وما جاء في الأمر بتعجيل ردها إلى أربابها»<sup>(27)</sup>.

وهناك نص ثالث في هذا الموضوع، فقد نقل الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه كان يكتب التسميع، ففي الباب الخاص بالتسميع الذي عقده الخطيب في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، وسماه: «رسم تسمية الراوي في المنقول عنه، وتسمية من حضر سماعه منه»، قال: «ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ، كما يكتب في أول الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتاباً بخط أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبد الله، وفي حاشية ورقة منه: بلغ عبد الله»<sup>(28)</sup>.

وهناك نص رابع - أيضاً - في هذا الموضوع، وهو قصة تحاكم إلى قاض بسبب منع السماع، تشبه قصة التحاكم إلى حفص بن غياث المذكورة، وهي أيضاً تدل على وجود الطباق، وكتابة التسميع قبل نهاية القرن الثالث، رواها محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبه بن

=البغدادي (1/240).

(27) المصدر السابق (1/242).

(28) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السماع، للخطيب البغدادي

(1/268-269).

(29) المصدر السابق (1/241)

(30) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض =

ولم أجد ما يدل على أول من استخدمه على وجه التحديد، لكن مما سبق يظهر لنا أنه كان مشهوراً ومعروفاً ومستقراً في الربع الأخير من القرن الثاني الهجري، مما يعني أنه نشأ قبل ذلك بوقت مبكر، والله أعلم.

هذا ما يتعلق ببداية نشأته واستخدامه وتطبيقه. وأما ما يتعلق بتدوينه وتسميته، فأول من أشار إليه، وذكره ممن ألف في علم المصطلح:

1 - الإمام أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (المتوفى: 360هـ):

وذلك في كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»؛ إذ جعل له عنواناً مستقلاً، فقال: «منع السماع»، لكن لم يذكر فيه غير قصة تحكيم القاضي حفص بن غياث، وما روي عن أبي الوليد الطيالسي في رفض ومنع تسليم السماع، السابق ذكرهما، ولم يذكر شيئاً آخر مطلقاً<sup>(33)</sup>.

كما أن الرامهرمزي هنا أسماه «السماع»، فقال: «منع السماع»<sup>(34)</sup>، أي: الكتاب المسموع الذي أثبت فيه الشيخ أو صاحبه كتابة أن فلاناً قد سمعه. وهكذا كان يسمى الطباق عند المحدثين المتقدمين في نشأته<sup>(35)</sup>؛ وذلك

وإسماعيل بن إسحاق القاضي<sup>(31)</sup> مولده: سنة تسع وتسعين ومائة، وتوفي: في شهر ذي الحجة، سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

وقد علق القاضي عياض على حكم القاضيين - حفص بن غياث، وإسماعيل بن إسحاق في هاتين القصتين - بقوله: «لا فرق بين كون سماعه في كتابه هذا بخط صاحب الكتاب أو بخطه، إذا كان الكتاب فيه بمعرفته وإذنه، إذا جعل رضاه بذلك دليلاً على إباحته للانتساخ، فإن كان العرف عندهم هذا - فيها أوفى أحدهما - فنعم، وإلا فالقول ما قال غيرهما؛ إذ لا يُحْكَم لَكْتُبِ السَّمَاعِ فِي الْكِتَابِ بِأَكْثَرِ مِنْ شَهَادَتِهِ بِصِحَّةِ سَمَاعِهِ، وَأَمَّا زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَا، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى ذَلِكَ عُرْفٌ، فَيُحْكَمُ بِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(32)</sup>.

فهذه النصوص تدل على أن كتابة أسماء السامعين، التي عرفت لاحقاً باسم الطباق قد بدأ استخدامها من قبل أهل الحديث مبكراً؛ لإثبات وتقييد سماع الرواة بعضهم من بعض.

=ص (223-222).

(31) هو الإمام، الحافظ، شيخ الإسلام، أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي، مولاهم البصري، المالكي، قاضي بغداد، وصاحب التصانيف. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء، للذهبي (13/ 339-341).

(32) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض ص (224-223).

(33) انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي ص (589).

(34) المصدر السابق ص (589).

(35) كما مر معنا في حكم القاضيين حفص بن غياث، وإسماعيل بن =

أجمعين»<sup>(37)</sup>.

فالحاكم عاب على هؤلاء الجماعة أنهم «يكتبون ساعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها»؛ لأن كتابة التسميع على النسخة عند السماع أصبحت منهجاً معتمداً في زمانهم، فمن لم يدون اسمه على النسخة العتيقة المسموعة على الشيخ ضاع سماعه، ولا يمكن استدراكه بشراء نسخة أو إضافة اسمه مع أسماء السامعين على النسخة العتيقة.

والآخر: كتاب «المدخل إلى كتاب الإكليل» فقد قال - وهو يعدد طبقات المجروحين -: «الطبقة الثامنة من المجروحين: قوم سمعوا كتباً مصنفة من شيوخ أدركوهم، ولم ينسخوا أسماهم عند السماع، وتهاونوا بها، إلى أن طعنوا في السن، وسئلوا عن الحديث، فحملهم الجهل والشره على أن حدثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة ليس لهم فيها سماع ولا بلاغ، وهم يتوهمون أنهم في رواياتهم صادقون. وهذا النوع مما كثر في الناس، وتعطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح، وكل من طلبه في زماننا عاينه»<sup>(38)</sup>.

فالحاكم النيسابوري نص على أن الرواية هنا هي رواية كتب مصنفة مسموعة من الشيخ، وأن جرحهم إنما كان لأن النسخ المشتراة من هذه الكتب المسموعة لهم

(37) معرفة علوم الحديث، للحاكم ص (15 - 16).

(38) المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم ص (65-66).

للتلازم الوثيق بين الكتاب المسموع، والشهادة الخطية المثبتة فيه بذكر أسماء من سمعه من الشيخ، حتى إن بعض المصنفين المتأخرين في مصطلح الحديث يطلق أحياناً على كاتب الطباقي: كاتب السماع<sup>(36)</sup>.

2 - الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري المعروف بابن البَيْع (المتوفى: 405هـ):  
ثم جاء بعد الرامهرمزيّ الحاكم النيسابوري، فأشار إلى كتابة التسميع في كتابين من كتبه:

أحدهما: «معرفة علوم الحديث» فعند الحديث على النوع الثالث من أنواع علم الحديث، وهو: معرفة صدق المحدث وإتقانه وثبته وصحة أصوله، قال: «نبغ في عصرنا هذا جماعة يشتركون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون ساعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت، فيحدثون بها، فمن يسمع منهم من غير أهل الصنعة فمعذور بجهله، فأما أهل الصنعة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة، ففيه جرحهم وإسقاطهم إلى أن تظهر توبتهم، على أن الجاهل بالصنعة لا يعذر؛ فإنه يلزمه السؤال عما لا يعرفه، وعلى ذلك كان السلف عليه السلام

=إسحاق، وما روي عن أبي الوليد الطيالسي.

(36) انظر على سبيل المثال: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة ص (97)، والنكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (3/498)، وشرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/410)، وفتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3/116).

ومن ههنا بدأ مَنْ جاء بعد الخطيب البغدادي باستعمال كلمة: «التَّسْمِيع»، وكتابة التَّسْمِيع، وكاتب التَّسْمِيع»، عند الكلام على هذا الباب، وأول هؤلاء ابن الصلاح في كتابه «معرفة أنواع علوم الحديث»، فحينما تكلم عن هذا الموضوع، وبعد أن نقل كلام الخطيب البغدادي في هذا الباب، قال: «كُتِبَ التَّسْمِيع حيث ذكره أحوط له... وينبغي أن يكون التَّسْمِيع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط... ثم إن على كاتب التَّسْمِيع التحري والاحتياط...»<sup>(41)</sup>.

فقد ذكر ابن الصلاح التَّسْمِيع هنا ثلاث مرات: «كُتِبَ التَّسْمِيع، التَّسْمِيع، كاتب التَّسْمِيع».

وهكذا أصبح مصطلح «التَّسْمِيع» شائع الاستعمال للتعبير عما عرف فيما بعد باسم «الطباق» بعد أن ذكره الخطيب البغدادي وابن الصلاح في كتابيهما.

4 - القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: 544هـ).

وبعد الخطيب البغدادي صنف القاضي عياض اليحصبي كتاباً جليلاً الشأن، وهو «كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، لكنه لم يفرد الطباق أو كتابة التسميع باباً مستقلاً، ولم يتعرض له بالتفصيل، وإنما ذكره في موضعين منفصلين من كتابه، فسمى «الطباق» في الموضع الأول: «بالسماع»، وكتب

(41) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (205).

ليس عليها سماعهم بأن تكون أسماؤهم مدونة مع من سمع هذه النسخة.

وهو أيضاً تحول في شروط العدالة والضبط والاتصال لأهل ذلك الزمان، فلم يذكر إلا ما يتعلق بضبط الكتاب؛ لكي يكون سماعه وروايته صحيحين مقبولين.

3 - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ).

ثم جاء بعد الحاكم، الخطيب البغدادي، فعقد له باباً خاصاً في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، فقال: «رسم تسمية الراوي في المنقول عنه، وتسمية من حضر سماعه منه»<sup>(39)</sup>.

ثم ذكر صفته وكيفيته على نحو مفصل مستنداً فيما ذكر إلى ما شاهده من مسالك مشائخه في أصول كتبهم، مما يعني أن الممارسة والتطبيقات العملية هي مصدر المعلومات التي ذكرها الخطيب عن كيفية الطباق، وليست مجرد نظير وأفكار ومقترحات.

كما أن الخطيب البغدادي لم يسمه في عنوان الباب المذكور آنفاً، لكن أثناء كلامه عليه ووصفه له سماه: «التَّسْمِيع»، فقال: «ويكتب في الذي يليه التَّسْمِيع والتاريخ، كما يكتب في أول الكتاب»<sup>(40)</sup>.

(39) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (268/1).

(40) المصدر السابق (268/1).

وقد وقفت على تقييد سماع لبعض نبهاء الخراسانيين من أهل المشرق بنحو ما أشار إليه ابن عتاب، فقال: سمع هذا الجزء فلان وفلان على الشيخ أبي الفضل عبد العزيز بن إسماعيل البخاري، وأجاز ما أغفل وصحف، ولم يصغ إليه، أن يروى عنه على الصحة. وهذا منزع نبيل في الباب جداً<sup>(45)</sup>.

والقاضي عياض أفادنا هنا بثلاث فوائد مهمة:

- 1- أن أول من دعا إلى الجمع بين الإجازة والسماع هو ابن عتاب، ولا ريب أنه طبق ما دعا إليه.
- 2- ما شاهده من تطبيق عملي لهذا التطور من قبل بعض نبهاء الخراسانيين.

3- إطلاق القاضي عياض اسم: «تقييد سماع» على «الطباق».

فكتابة الإجازة في الطباق أول من ذكرها في مصنفات مصطلح الحديث هو القاضي عياض اليحصبي. وهي من التطورات المهمة التي دخلت على الطباق، ووجدت استحساناً وإشادة كبيرة بها من جميع المحدثين المصنفين في علم المصطلح.

والغريب هنا أن القاضي عياضاً - مع معرفته بتقييد السماع، وذكره لمثال واقعي شاهده بنفسه - لم يخصصه بكلام سوى ما ذكرته آنفاً، ولعل السبب في ذلك ما ذكرته مراراً، وهو كونه مشهوراً ومستقراً ومعمولاً به

(45) المصدر السابق ص (92-93).

السماع»، وفي الموضوع الثاني سماه: «تقييد سماع».

فالموضع الأول: حينما عقد باباً منوعاً، سماه: «باب جامع لآثار مفيدة وآداب حميدة»<sup>(42)</sup>، ذكر فيه حكم القاضيين حفص بن غياث، وإسماعيل بن إسحاق في القصتين السابقتين<sup>(43)</sup>، وعلق عليه بقوله: «لا فرق بين كون سماعه في كتابه هذا بخط صاحب الكتاب أو بخطه، إذا كان الكتاب فيه بمعرفته وإذنه، إذا جعل رضاه بذلك دليلاً على إباحته للانتساح، فإن كان العرف عندهم هذا - فيها أوفى أحدهما - فنعم، وإلا فالقول ما قال غيرهما؛ إذ لا يُحْكَم لَكُتْبِ السَّمَاعِ فِي الْكِتَابِ بِأَكْثَرِ مِنْ شَهَادَتِهِ بِصِحَّةِ سَمَاعِهِ، وَأَمَّا زَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ فَلَا، إِلَّا أَنْ يُضَافَ إِلَى ذَلِكَ عُرْفٌ فِيحْكَمُ بِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(44)</sup>.

والموضوع الثاني: أثناء حديثه عن الإجازة، لكنه ذكر لنا معلومات مهمة، فقال: «سمعت أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الفقيه، يقول: سمعت أبي، يقول: لا غنى في السماع من الإجازة؛ لأنه قد يغلط القارئ، ويغفل الشيخ، أو يغلط الشيخ إن كان هو القارئ، ويغفل السامع، فينجبر له ما فاته بالإجازة.

(42) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض ص (213).

(43) ذكرتها عند الكلام على نشأة الطباق.

(44) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض ص (223-224).

عندهم، مما يجعل تعريفه لا حاجة له. ثم إن كثيراً من المصنفين من بعد الخطيب البغدادي وابن الصلاح قاموا بإدخال لفظ «الطبقة» للدلالة على «كتابة التَّسْمِيعِ»، فمنهم من استعمل عبارة «طبقة السماع»، ومن هؤلاء: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (المتوفى: 732هـ) في كتابه «رسوم التحديث في علوم الحديث»، حيث قال: «ويكتب طبقة السماع هو أو ثقة حضر، أو أخبره مثله مشهور الخط»<sup>(46)</sup>.

ومنهم: محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني (المتوفى: 733هـ) في كتابه «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»، حيث قال: «ولا بأس بكتب طبقة السماع في آخر الكتاب أو حيث لا يخفى منه، ولتكن الطبقة بخط ثقة معروف الخط»<sup>(47)</sup>.

ومنهم: إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: 774هـ) في كتابه «اختصار علوم الحديث» حيث قال: «لو وجد طبقة سماعه في كتاب، إما بخطه أو خط من يثق به، ولم يتذكر سماعه لذلك...»<sup>(48)</sup>.

ومنهم من استخدم عبارة «طبقة السماع»، ومنهم: محمد بن محمد بن محمد بن علي، المعروف بابن الجزري، (المتوفى: 833هـ)، حيث قال في قصيدته «الهداية في علم الرواية»:

(49) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/410).

(50) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (1/293).

ومنهم: محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني (المتوفى: 733هـ) في كتابه «المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي»، حيث قال: «ولا بأس بكتب طبقة السماع في آخر الكتاب أو حيث لا يخفى منه، ولتكن الطبقة بخط ثقة معروف الخط»<sup>(47)</sup>.

ومنهم: إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: 774هـ) في كتابه «اختصار علوم الحديث» حيث قال: «لو وجد طبقة سماعه في كتاب، إما بخطه أو خط من يثق به، ولم يتذكر سماعه لذلك...»<sup>(48)</sup>.

ومنهم من استخدم عبارة «طبقة السماع»، وطباقي

(46) رسوم التحديث في علوم الحديث، لابن خليل الجعبري ص (125).

(47) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة الكناني ص (97).

(48) الباعث الخبيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير ص (140).



## المبحث الثاني

### صفة الطباقي، وأهميته، وفوائده

المطلب الأول: صفة الطباقي، ومحتواه، وكيفيته.

أساليب المحدثين ليست أساليب جامدة، بل هي أساليب متطورة ومتجددة، تستجيب لمتطلبات كل مرحلة زمنية بواقعية، و«الطباقي» ليس بمعزل عن هذا التطور، بل هو صورة من صورهِ الواضحة.

فقد تكلم المصنفون في مصطلح الحديث عن الطباقي، وكتابة التسميع بشكل مفصل ودقيق، وبينوا أسلوبه وطريقته وصورته، وذكروا مسأله وأحكامه المختلفة، وأضافوا تطورات كتابته المستجدة.

### المحتويات الأساسية للطباقي.

المكونات الأساسية للطباقي هي: اسم الشيخ، والكتاب المسموع على الشيخ، واسم كاتب الطباقي، وأسماء السامعين لهذه النسخة من الشيخ المسموع مع توضيح حال ومقدار السماع، أو ما فات كل واحد منهم، وتاريخ وقت السماع، ومكانه، وعدد مجالسه إن تعددت. الأهمية البالغة لكاتب الطباقي.

لكاتب الطباقي منزلة علمية رفيعة؛ إذ إنه محور وجوهر صحة السماع والطباقي، فقوة السماع وصحته مبنيتان على ثقة كاتب الطباقي وإتقانه وتمكّنه، قال ابن الصلاح: «ينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غير مجهول الخط، ولا ضير حينئذ في أن لا يكتب

## «ويكتب الطباقي بالسماع»\*

بخط موثوق و ضبط واعى»<sup>(51)</sup>

وهكذا شاع استعمال لفظ «الطبقة، والطباقي» عند المصنفين في علم المصطلح للدلالة على «كتابة التسميع» في القرن الثامن، بل نجد أنه مع نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع أصبحت «كتابة التسميع» تُعرف بالطبقة، ومن هذا تعريف السخاوي (ت: 902هـ) إذ يقول في كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» شارحاً قول العراقي: «كتابة التسميع»: «وهو المسمى بالطبقة»<sup>(52)</sup>.

وكذا عرفه - أيضاً - زكريا الأنصاري (ت: 926هـ) في كتابه «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»، إذ قال فيه: «كتابة التسميع: بمعنى السماع، المسمى بالطبقة»<sup>(53)</sup>.

ونلاحظ في التعريفين الأخيرين - من إمامين شهيرين - ذلك التحول الكبير من مصطلح «التسميع» إلى مصطلح «الطبقة، والطباقي»، مما يعني أن استعمال مصطلح «الطباقي، والطبقة» أصبح هو الشائع والمستقر والمعروف عند أهل ذلك الزمان، حتى إنه يُعرف به التسميع الذي كان لا يُعرف سواه من قبل.

\*\*\*

(51) الغاية شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي ص (95-96).

(52) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3/114).

(53) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري (2/63).

«إنما المحدث من عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرجال والعالى والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة، ومسند أحمد ابن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية، هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه، وكتب الطباق، ودار على الشيوخ، وتكلم في العلل والوفيات والمسانيد، كان في أول درجات المحدثين، ثم يزيد الله من يشاء ما يشاء»<sup>(56)</sup>.

ولأهمية كاتب الطباق، ومكانة أصبح ينوه به، ويشار إليه عند الترجمة للرواة والعلماء المتأخرين، فيوصف بأنه «كتب الطباق»، وكتب التراجم طافحة بهذا، بل وأحياناً توصف حتى طريقته وخطه في كتابة الطباق؛ لبيان احترازه ويقظته واحتياطه من التعديل والتغيير لما كتبه. قال الذهبي في ترجمة سنجر بن عبد الله التركي: «عني بالرواية، وصار له أنسة بالفن، وكتب الطباق بخط قوي»<sup>(57)</sup>.

صفة الطباق وكيفية.

تكلم السخاوي بتفصيل عن صفة الطباق في كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، وأكتفي بما ذكره؛ لكونه ذكر ما ذكره الخطيب وابن الصلاح والعراقي وغيرهم، وزاده توضيحاً وبياناً، وبين ما

الشيخ المسمع خطه بالتصحيح، وهكذا لا بأس على صاحب الكتاب - إذا كان موثقاً به - أن يقتصر على إثبات سماعه بخط نفسه، فطالما فعل الثقات ذلك»<sup>(54)</sup>.

وفي حال ظهور كون الكاتب مجروحاً أو متهماً بعدالته يمتنع السامعون من السماع بنقله، ومن ذلك قول الذهبي في ترجمة تميم بن أحمد بن أحمد بن البندنجي: «محدث متأخر. كذبه ابن الأخضر، وقواه غيره. وقال ابن النجار: يعرف الكتب والأجزاء المروية، وأحوال المتأخرين، وتراجمهم بهمة وافرة، لكنه قليل العلم، وكان متساهلاً في الرواية ينقل السماع من حفظه على فروع غير مقابلة بأصل، فامتنع جماعة من السماع بنقله، كالحافظ محمد بن عبد الغنى المقدسي، والحافظ ضياء الدين. وقد نقل سماع أبي القاسم بن السبط من ابن كادش لجزء من الترغيب، لابن شاهين على نسخة كاملة، ثم ظهر أنه سمع في نسخة منتخبة، وبأنها ناقصة عدة أحاديث، فبطل سماعنا للزائد. سألت ابن الأخضر، عن تميم وأخيه أحمد، فضعفهما جداً، ورماهما بالكذب»<sup>(55)</sup>.

ولذا كان العلماء يختارون لهذه المهمة المتميزين من الطلبة، حتى أصبحت كتابة الطباق شرطاً في من يوصف بلقب «محدث» عند المتأخرين، قال تاج الدين السبكي:

(56) معيد النعم ومبيد النقم، للسبكي ص (82-82).

(57) المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي (1/106).

(54) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (205).

(55) ميزان الاعتدال، للذهبي (1/359-360).

أحد منهم لغرض فاسد، ومن الغريب ما حكاه ابن مسدي، عن ابن المفضل وشيخه السلفي، أنها كانا يصدران الطباق بذوي السن، فإذا أتيا على ذكرهم تركا الشباب، وأدرجاهم في طي لفظة «وآخرين». والظاهر عدم صحته عن ثانيهما.

كل ذلك حال كون المكتوب «مؤرخاً» بوقت السماع، مذكوراً محله من البلد وقارئه، وكذا عدد مجالسه - إن تعددت - معينة، وتمييز المكملين والناعسين والمتحدثين والباحثين والكتابتين والحاضرين من المفوتين واليقظين والمنصتين والسامعين.

«أو» يكتب ذلك «جنبها» أي: البسملة في الورقة الأولى «بالطرة» يعني: الحاشية المتسعة لذلك، حسبها أشار إلى حكايته الخطيب عن فعل شيوخه، وكذا فعله السلفي، بل ربما يكتب السلفي السماع بالحاشية، ولو لم يكن معه غيره. «أو» يكتب الطالب التسميع «آخر الجزء» أو الكتاب، «وإلا» فليكتبه «ظهره»، وربما فعل السلفي وغيره نحوه، حيث يكتبون التسميع فيما يكون للمسموع كالوقاية، أو يكتبه حيث لا يخفى موضعه منه من حاشية في الأثناء ونحو ذلك.

فكل هذا - كما قال ابن الصلاح - لا بأس به. مع تصريحه بأن ما قاله الخطيب أحوط له وأحرى بالألا يخفى على من يحتاج إليه، على أن ابن الجزري قد حكى عن بعض شيوخه أن الأولى من جهة الأدب عدم الكتابة

استجد على الطباق، وذلك في باب «كتابة التسميع» شارحاً قول العراقي:

«ويكتب اسم الشيخ بعد البسمله \*

والسامعين قبلها مكمله

مؤرخاً أو جنبها بالطره \*

أو آخر الجزء وإلا ظهره

بخط موثوق بخط عرفا \*

ولو بخطه لنفسه كفى

إن حضر الكل وإلا استملى \*

من ثقة صحح شيخ أم لا»

فقد قال: «كتابة التسميع وكيفيته. وهو المسمى

بالطبة... و«يكتب» الطالب «اسم الشيخ» الذي قرأ، أو

سمع عليه، أو منه كتاباً أو جزءاً أو نحوه، وما يلتحق

بالاسم من نسب ونسبة وكنية ولقب ومذهب، ونحو

ذلك مما يعرف به، مع سياق سنده بالمسموع لمصنعه في

ثبته الذي يخصه بذلك، أو في النسخة التي يروم تحصيلها

من المسموع. فيقول بعد البسملة مثلاً: أنا أبو فلان فلان

بن فلان الفلاني، ثنا فلان. ويسوق السند إلى آخره على

الوجه الذي وقع. «و» إن سمع معه غيره فليكتب أسماء

«السامعين» إما «قبلها» أو فوق سطرها «مكملة» من غير

اختصار لما لا يتم تعريف كل من السامعين بدونه، فضلاً

عن حذف لأحد منهم.

والحذر - كما قال ابن الصلاح - من إسقاط اسم

فوق البسملة لشرفها، ووافقه عليه.

واحداً فأكثر، حسبما اتفق، «أم لا».

وكذا يحسن تسمية المسموع، إن كتب التسميع بمحل غير مسمى فيه؛ خوفاً من انفراد الورقة، فيصير الواقف عليها في حيرة، وأن ينبه حيث كانت الكتابة بالأثناء على محلها أول المسموع، فقد رأيت شيخنا يفعله، فيقول مثلاً: فرغه سماعاً فلان، والطبقة بالمكان الفلاني. ويعلم بالهوامش عند انتهاء كل مجلس بأن يقول مثلاً: بلغ السماع في الأول على فلان؛ لأجل من يفوته بعضها، أو يسمع بعضها.

قال ابن الصلاح: وقد حدثني بمرور الشيخ أبو المظفر بن الحافظ أبي سعد المرزوي، عن أبيه، عمن حدثه من الأصبهانية أن عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن منده قرأ ببغداد جزءاً على أبي أحمد الفرضي، وسأله خطه؛ ليكون حجة له، فقال له أبو أحمد: يا بني، عليك بالصدق؛ فإنك إذا عرفت به لا يكذبك أحد، وتصدق فيما تقول وتنقل، وإذا كنت غير ذلك؛ فلو قيل لك: ما هذا خط أبي أحمد، ماذا تقول لهم؟.

وينبغي - كما قال ابن الصلاح - أن يكون المكتوب «بخط» شخص «موثوق» به غير مجهول الخط، بل «بخط عرفا» بين أصحاب الحديث، «ولو» كان التسميع «بخطه لنفسه» مع اتصافه بذلك «كفى»، فطال ما فعل الثقات ذلك، سواء كان معه غيره أم لا.

ونحوه قول ابن الجزري: قدمت لشيخنا الحافظ أبي بكر بن المحب طبقة ليصحح عليها؛ لكونه المسموع، فكره ذلك مني، وقال: لا تعد إليه؛ فإنما يحتاج إلى التصحيح من يشك فيه. انتهى.

وعلى كاتب السماع التحري في تفصيل الأوقات، وبيان السامع والمسموع والمسموع بعبارة بينة، وكتابة واضحة، وإنزال كل منزلته.

وما يوجد من تصحيح الشيوخ المسموعين إنما اعتمادهم فيه غالباً على الضابطين، وربما أفصح المتحري منهم بذلك، وحينئذ فلا فائدة فيه، إلا إن كان الشيخ نفسه هو الضابط، كما كان ابن المنصف يفعله غالباً؛ لقلّة التمييز في ذلك. نعم، ربما استظهر بعض المتشددين لما يكتب المحدث لنفسه أنه سمعه حيث كان معه غيره بشهرة أحد السامعين بين المحدثين، وحيث كان منفرداً بالإلحاق والتصحيح وشبهه؛ إذ الكتاب لا يخلو غالباً عن الاحتياج لذلك، بل وبتحليل الراوي<sup>(58)</sup>.

ويكون اعتماده في السامعين، وتمييز فواتهم ضبط نفسه، «إن حضر الكل، وإلا استملى» ما غاب عنه «من ثقة» ضابط ممن حضر، فذلك - كما قال ابن الصلاح - لا بأس به - إن شاء الله، تعالى - سواء في اعتماد الثقة لضبط نفسه، أو ثقة غيره، أفصح بذلك في خطه، «صحح» على التسميع «شيخ» أي: الشيخ المسموع،

(58) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3/114-117)=

### التخلص من ثبوت الاسم في الطباقي:

وفي حال ظهور كون الشيخ مجروحاً أو متهماً بعدالته، يلجأ السامعون إلى التخلص من سماعهم منه بوضع رقاع على أسمائهم في الطباقي، قال ابن نقطة في ترجمة أبي زكريا يحيى بن علي المعروف: «قال لي أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الحافظ بمصر: هو مجمع على ضعفه، ترك جميع من أدركت من شيوخ مصر حديثه. وذكر - أيضاً - عن الحافظ أبي الحسن علي بن الفضل المقدسي أنه كان يرميه بالكذب. وقال لي عبد العظيم: إن جماعة من أهل مصر أخذوا رقاعاً، فألزقوها على طباقي سماعهم عليه»<sup>(59)</sup>.

### كتابة الإجازة بالطباقي.

ومما ذكره ابن الصلاح - أيضاً - مما له علاقة بالطباقي - لكن في موضع آخر من كتابه<sup>(60)</sup> - كتابة الإجازة بالطباقي، حيث قال: «ويستحب للشيخ أن يميز لجميع السامعين رواية جميع الجزء، أو الكتاب الذي سمعوه، وإن جرى على كله اسم السماع. وإذا بذل لأحد منهم خطه بذلك كتب له: سمع مني هذا الكتاب، وأجزت له روايته عني، أو نحو هذا، كما كان بعض

=بتصرف.

(59) إكمال الإكمال، لابن نقطة (4/ 123).

(60) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (137)، في السادس من تفريعات القسم الثاني من أقسام الأخذ، والتحمل: القراءة على الشيخ.

الشيخ يفعل. وفيما نرويه عن الفقيه أبي محمد بن أبي عبد الله بن عتاب الفقيه الأندلسي، عن أبيه<sup>(61)</sup> - رحمهما الله - أنه قال: لا غنى في السماع عن الإجازة؛ لأنه قد يغلط القارئ، ويغفل الشيخ، أو يغلط الشيخ إن كان القارئ، ويغفل السامع، فينجبر له ما فاته بالإجازة. هذا الذي ذكرناه تحقيق حسن»<sup>(62)</sup>.

وقد سبق أن ذكرنا<sup>(63)</sup> أن كتابة الإجازة في الطباقي من التطورات المهمة التي دخلت على الطباقي، ووجدت استحساناً وإشادة كبيرين بها من المحدثين المصنفين في علم المصطلح<sup>(64)</sup>، وأن أول من ذكرها في مصنفات

(61) ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (18/ 328-330)، ومما قال: «محمد بن عتاب بن محسن الأندلسي الإمام، العلامة، المحدث، مفتي قرطبة، أبو عبد الله مولى ابن أبي عتاب الأندلسي. ولد: سنة ثلاث وثمانين وثلاثمائة. قال خلف بن بشكوال: كان فقيهاً ورعاً عاملاً، بصيراً بالحديث وطرقه، لا يجارى في الوثائق، كتبها عمره، وما أخذ عليها من أحد أجراً، يقال: قرأ فيها أزيد من أربعين مؤلفاً. وكان متفنناً في العلم، حافظاً للأخبار والأشعار والأمثال. مات: في صفر سنة اثنتين وستين وأربعمائة».

(62) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (146-147).

(63) أثناء كلامنا عن نشأة وتطور الطباقي.

(64) ومن أشاد بها السخاوي، فقال في فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث (2/ 208): «وتبعه - أي: ابن الأناطلي - في هذه السنة الحسنة - أعني: كتابة الإجازة، في الطباقي - من بعده، وحصل بذلك نفع كثير، فلقد انقطعت بسبب إهمال ذلك وتركه ببعض البلاد رواية بعض الكتب؛ لكون راويها كان قد=

محمد بن عتاب: الذي أقول: إنه لا غنى لطالب العلم عن الإجازة، ولو سمع الحديث أو الديوان قراءة من المحدث أو قراءة عليه، لجواز السهو أو الغفلة أو التشبيه عليهما أو على أحدهما»<sup>(67)</sup>.

وما ذكره الزركشي عن أبي علي الغساني عن ابن عتاب هو طريق ثان إلى ابن عتاب؛ لأن القاضي عياضاً وابن الصلاح نقلاه عن ابنه عنه، مما يدل على أن ابن عتاب كان ينشر هذا القول، ويُرصّص تلامذته على العمل به. ولعدم اطلاع بعض المصنفين على كلام القاضي عياض بما شاهده من تطبيق عملي لهذا من قبل بعض نبهاء الخراسانيين، ظن أن أول من قام بكتابة الإجازة بالسماع هو ابن الأنطاطي»<sup>(68)</sup>.

فقد قال الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح: «ويقال: إن أول من كتب الإجازة في طباق السماع أبو الطاهر إسماعيل بن عبد المحسن الأنطاطي»<sup>(69)</sup>. وقد تعقب السخاوي هذا القول بما ذكره القاضي

مصطلح الحديث هو القاضي عياض اليحصبي (المتوفى: 544هـ) في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» وأفادنا بفائدتين بهذا الخصوص: 1 - أن أول من دعا إلى الجمع بين الإجازة

والسماع في الطباقي هو ابن عتاب. 2 - ما شاهده من تطبيق عملي لهذا التطور من قبل بعض نبهاء الخراسانيين، بتقييده للسماع. وقد علق القاضي عياض على هذا التطور بقوله: «وهذا منزع نبيل في الباب جداً»<sup>(65)</sup>.

ولرواية هذا القول عن ابن عتاب طريق آخر غير طريق ابنه الذي ذكره ابن الصلاح، فقد رواه عنه أيضاً الحافظ أبو علي الغساني، قال الزركشي في النكت على مقدمة ابن الصلاح: «ما نقله»<sup>(66)</sup> عن ابن عتاب ذكره الحافظ أبو عمر بن عات في كتابه «ريحانة النفس في شيوخ أهل الأندلس» عن الحافظ أبي علي الغساني، قال: قال لنا

---

=فاته ذلك، ولم يوجد في الطبقة إجازة المسمع للسامعين، فما أمكن قراءة ذلك الفوت عليه بالإجازة؛ لعدم تحققها، كما اتفق في أبي الحسن علي بن نصر الله بن الصواف الشاطبي في السنن الصغرى للنسائي لم يأخذوا عنه سوى مسموعه منه على الصفي أبي بكر بن باقا فقط، هذا مع قرب سماعه من الوقت الذي ابتكر فيه ابن الأنطاطي كتابتها، ولكن لعله لم يكن اشتهر».

(65) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض ص (92-93).

(66) يقصد ابن الصلاح.

(67) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (3/498-499).

(68) ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (22/173-174) ومما قال: «الشيخ، العالم، الحافظ، المجود البارع، مفيد الشام، تقي الدين، أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن بن أبي بكر بن هبة الله الأنصاري، المصري، الشافعي، ابن الأنطاطي. ولد في ذي القعدة، سنة سبعين وخمسة مائة. مات في رجب، سنة تسع عشرة وستائة».

(69) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (3/498-499).

عياض، فقال: «قد وقفت على من سبق الأنماطي بذلك في كلام القاضي عياض، حيث قال: وقفت على تقييد سماع لبعض نبهاء الخراسانيين من أهل المشرق...»<sup>(70)</sup>. وساق كلام القاضي عياض المذكور آنفاً. ومن صور صياغة الإجازة في الطباق ما ذكره السخاوي بقوله: «وما أحسن قول ابن الصلاح فيما وجد بخطه لمن سمع منه صحيح البخاري: وأجزت له روايته عني مخصصاً منه بالإجازة ما زل عن السمع لغفلة أو سقط عند السماع بسبب من الأسباب. وكذا كان ابن رافع يتلفظ بالإجازة بعد السماع قائلاً: أجزت لكم روايته عني سماعاً وإجازة لما خالف أصل السماع إن خالف»<sup>(71)</sup>. لكن هل يلزم أن يوضح السماع من الإجازة عند الأداء؟

أجاب السخاوي عنه بقوله: «تغفر الجهالة بالقدر الذي أجزت بسببه، ولا يلزمه الإفصاح بذلك حين روايته إلا إن أكثر؛ لأن المخبر حينئذ أنه سمع كاذب؛ لعدم مطابقته للواقع، ولا تجبر الإجازة مثل هذا. نعم، إن أطلق الإخبار كان صادقاً، كما سيأتي في أواخر ثالث أقسام التحمل. وإنما كره إطلاقه في الإجازة المحضنة؛ لمخالفته العادة، أو لإيقاعه تهمة إذا علم أنه لم يسمع أصلاً، وذلك معدوم هنا، لا سيما إذا كان السماع مثبتاً بغير خطه؛ لانتفاء

(70) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/ 208).

(71) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (2/ 206-207).

(72) المصدر السابق (2/ 208-209).

رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت؛ لاشتغالهم بكتابة الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجوراً لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزاً يستغرب، وأن من جمع السنن من الأئمة المرضيين، وتكلم عليها من أهل الفقه والدين، أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للأثار، قصداً منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب، وترك المقتبس التحصيل للخطاب، فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين»<sup>(73)</sup>.

فقوله: «اعتماد المتعلم على ما في الكتاب...» توضيح لهذه المرحلة الجديدة التي بدأت تفرض نفسها، بأن تعتمد الرواية فيها على نقل الكتب وروايتها.

2 - الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ).

وقد أشار إلى هذه المرحلة الجديدة ومتطلباتها في كتابين من كتبه، وقد سبق ذكر كلامه<sup>(74)</sup>.

3 - البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ).

فقد قال ابن الصلاح عنه: إنه «ذكر فيما روينا

(73) انظر: كتاب الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لابن بلبان

(102/1).

(74) في المبحث الأول: المطلب الثالث: نشأة الطباق وتطوره.

واستحالة وجود مروى لم يتم تدوينه، بل واستحالة وجود حديث مقبول ينفرد بروايته راو واحد.

ومن هنا نبه هؤلاء العلماء شيئاً فشيئاً - وحسب تدرج تطور تلك المرحلة - على متطلبات واشتراطات هذه المرحلة الجديدة، وتلك الشروط المتغيرة التي لم تعد شروطاً أساسية في قبول مرويات الراوي، بل اكتفوا من الشروط بما يضمن صحة نقل تلك الكتب، وسلامتها من الزيادة أو النقصان، وحفظها من التغيير بتحريف أو خطأ أو تصحيف أو تزوير، أو غير ذلك.

ومن أهم شروط هذه المرحلة الجديدة: تقييد اسم الراوي في الطباق، أو ما يعرف سابقاً بالطبقة، أو بالسماح أو التسميع، فبعد أن كان علماء الحديث يكتفون بتحقيق الاتصال بثبوت سماع الراوي ممن روى عنه، أو لقاته أو معاصره، أصبحوا في هذه المرحلة يشترطون ثبوت سماعه كل كتاب يرويه عن شيخه بوجود اسمه مكتوباً في الطباق، وإلا لم يصح سماعه للكتاب.

ولو سميت هذه المرحلة الجديدة «بمرحلة الطباق» لكانت تسمية مقبولة؛ لأن كتابة التسميع في الطباق أصبحت شرط صحة الرواية واعتمادها.

ومن تكلم عن هذه المرحلة الجديدة ومتطلباتها:

1- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم،

البُستي (المتوفى: 354هـ).

فقال في مقدمة كتابه «التقاسيم والأنواع»: «لما



فقد قال في «الكفاية في علم الرواية»: «باب القول فيمن سمع من بعض الشيوخ أحاديث ولم يحفظها، ثم وجد أصل المحدث بها، ولم يكتب فيها سماعه، أو وجد نسخة كتبت عن الشيخ تسكن نفسه إلى صحتها، هل يجوز له الرواية منها؟ عامة أصحاب الحديث يمنعون من ذلك... والذي يوجه النظر أنه متى عرف أن الأحاديث التي تضمنتها النسخة هي التي سمعها من الشيخ جاز له أن يرويها، إذا سكنت نفسه إلى صحة النقل لها، والسلامة من دخول الوهم فيها، والله أعلم»<sup>(77)</sup>.

وكان قبل ذلك عتب على الرواة في زمانه بقوله عنهم: «إن تعاطى أحدهم رواية حديث فمن صحف ابتاعها، كفي مؤونة جمعها من غير سماع لها، ولا معرفة بحال ناقلها»<sup>(78)</sup>.

وهي مشعرة بهذا التغيير الذي جعل علماء الحديث يوضحون متطلبات المرحلة قبل انتشار هذا الحال.

5 - الحافظ أحمد بن محمد بن سلفه، أبو طاهر السلفي (المتوفى: 576هـ):

قال الحافظ العراقي - بعد أن ذكر قول البيهقي السابق - : «وكذلك قال السلفي في جزء له جمعه في

عنه: توسع من توسع في السماع من بعض محدثي زمانه الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يقرأ عليهم بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم.

ووجه ذلك بأن الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحة والسقم، قد دونت، وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن يذهب على بعضهم؛ لضمان صاحب الشريعة حفظها.

قال: «فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم، فالذي يرويه لا يتفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلاً بحدثننا، وأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفاً لنبينا المصطفى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - والله أعلم»<sup>(75)</sup>.

وقال زكريا الأنصاري بعد ذكر قول البيهقي: «وسبق البيهقي إلى نحو قوله شيخه الحاكم، ونحوه عن السلفي»<sup>(76)</sup>.

4 - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ).

(77) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ص (257).

(78) المصدر السابق ص (4).

(75) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (121).

(76) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري (1/342).

وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير متظاهر بالفسق والسخف، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه. وقد سبق إلى نحو ما ذكرناه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي رحمته الله فإنه ذكر فيما روينا عنه توسع من توسع في السماع...»<sup>(80)</sup>. ثم ساق كلام البيهقي المتقدم.

وقال في موضع آخر في نقل إثبات السماع: «إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلى نسخته إلا بعد المقابلة المرضية. وهكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى شيء من النسخ، أو يثبت فيها عند السماع ابتداء، إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع؛ كيلا يغير أحد بتلك النسخة غير المقابلة، إلا أن يبين مع النقل، وعنده كون النسخة غير مقابلة، والله أعلم»<sup>(81)</sup>.

وقال في موضع ثالث: «شدد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون ففرطوا... ومن أهل التساهل: قوم سمعوا كتباً مصنفة وتهاونوا، حتى إذا طعنوا في السن، واحتجج إليهم حملهم الجهل والشره على أن رووها من نسخ مشترة، أو مستعارة غير مقابلة، فعدهم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في طبقات المجروحين. قال: وهم يتوهمون أنهم في روايتها صادقون. وقال: هذا مما كثر في الناس، وتعاطاه قوم من

«شرط القراءة»: إن الشيوخ الذين لا يعرفون حديثهم، الاعتدأ في روايتهم على الثقة المقيد عنهم لا عليهم. وإن هذا كله توسل من الحفاظ إلى حفظ الأسانيد؛ إذ ليسوا من شرط الصحيح، إلا على وجه المتابعة، ولولا رخصة العلماء لما جازت الكتابة عنهم، ولا الرواية إلا عن قوم منهم دون آخرين. انتهى. وهذا هو الذي استقر عليه العمل»<sup>(79)</sup>.

6 - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين (المتوفى: 643 هـ).  
وقد توسع في الكلام على هذه المرحلة توسعاً كبيراً في عدد من كتبه، ويظهر من خلال كلامه بوضوح التغيرات والتحويلات التي فرضتها هذه المرحلة على جوانب مهمة من مصطلح الحديث وقواعده، فمن ذلك قوله في كتابه «علوم الحديث» في أحد المواضع عن شروط رواة الحديث: «أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بيننا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم؛ لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه من تقدم. ووجه ذلك ما قدمنا في أول كتابنا هذا من كون المقصود آل آخر إلى المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده،

(80) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (120-121).

(81) المصدر السابق ص (208).

(79) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/368).

إجازة شاملة من شيخه، ولشيخه إجازة شاملة من شيخه، وهذا تيسير حسن هدانا الله له - وله الحمد - والحاجة إليه ماسة في زماننا جداً. والله أعلم<sup>(83)</sup>.

وقال في كتابه «صيانة صحيح مسلم»: «الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا - وكثير من الأعصار قبله - إثبات ما يروى بها؛ إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود منها إبقاء سلسلة الإسناد، والتي خصت بها هذه الأمة، زادها الله كرامة.

وإذا كان ذلك كذلك، فسيبيل من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن يتلقاه من أصل به مقابل على يدي مقابليْن ثقّتين، بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة؛ ليحصل له بذلك - مع اشتها هذه الكتب، وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف - الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول.

ثم لما كان الضبط بالكتب معتمداً في باب الرواية، فقد تكثر الأصول المقابل بها كثرة تنزل منزلة التواتر أو منزلة الاستفاضة، وقد لا تبلغ ذلك، ثم ما لم يبلغ ذلك لا يطل بالكلية - فيه فائدة ما قدمنا ذكره: من كون ما اشتمل عليه الصحيحان أو أحدهما مقطوعاً بصحته من حيث تلقي الأمة ذلك بالقبول - بل يبقى له أثر في التقوية والترجيح، وذلك كالإجماع المنعقد على حكم من

(83) المصدر السابق ص (211-212).

أكابر العلماء، والمعروفين بالصلاح<sup>(82)</sup>.

وقال في موضع رابع: «إذا سمع كتاباً، ثم أراد روايته من نسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مقابلة بنسخة سماعه غير أنه سمع منها على شيخه، لم يجز له ذلك. قطع به الإمام أبو نصر بن الصباغ الفقيه فيما بلغنا عنه. وكذلك لو كان فيها سماع شيخه، أو روى منها ثقة عن شيخه، فلا تجوز له الرواية منها اعتماداً على مجرد ذلك؛ إذ لا يؤمن أن تكون فيها زوائد ليست في نسخة سماعه.

ثم وجدت الخطيب قد حكى مصداق ذلك عن أكثر أهل الحديث، فذكر فيما إذا وجد أصل المحدث، ولم يكتب فيه سماعه...». ثم ساق كلام الخطيب السابق الذي ذكرته، وقال معلقاً عليه: «قلت: اللهم إلا أن تكون له إجازة من شيخه عامة لمروياته، أو نحو ذلك، فيجوز له حينئذ الرواية منها؛ إذ ليس فيه أكثر من رواية تلك الزيادات بالإجازة بلفظ «أخبرنا»، أو «حدثنا» من غير بيان للإجازة فيها، والأمر في ذلك قريب يقع مثله في محل التسامح. وقد حكينا فيما تقدم أنه لا غنى في كل سماع عن الإجازة؛ ليقع ما يسقط في السماع على وجه السهو وغيره من كلمات أو أكثر، مروياً بالإجازة، وإن لم يذكر لفظها.

فإن كان الذي في النسخة سماع شيخ شيخه، أو هي مسموعة على شيخ شيخه، أو مروية عن شيخ شيخه، فينبغي له حينئذ - في روايته منها - أن تكون له

(82) المصدر السابق ص (208-209).

التحول موضعاً تاريخياً وأثاره في علوم الحديث، وخاصة قواعد الجرح والتعديل، فقال في ترجمة ابن خلاد أبي بكر أحمد بن يوسف النصيبي (المتوفى: 359هـ): «الشيخ، الصدوق، المحدث، مسند العراق، قال الخطيب: كان لا يعرف شيئاً من العلم، غير أن سماعه صحيح، وقد سأل أبا الحسن الدارقطني، فقال: أيها أكبر الصاع أو المد؟ فقال للطلبة: انظروا إلى شيخكم. وقال أبو نعيم: كان ثقة. وثقه أبو الفتح بن أبي الفوارس، وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً. فمن هذا الوقت - بل وقبله - صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمّله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون»<sup>(86)</sup>.

8 - أبو عمرو محمد بن عثمان ابن المرابط الغرناطي (المتوفى: 752هـ)<sup>(87)</sup>.

فقد قال: «قد دُوّنت الأخبار، وما بقي للتجريح فائدة، بل انقطعت من رأس الأربعمائة»<sup>(88)</sup>.

(86) سير إعلام النبلاء، للذهبي (16/69-70).

(87) انظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد، للفاشي (1/173).

(88) انظر كتاب فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (4/358).

الأحكام إذا نقل إلينا بطريق الأحاد، فإنه لا يبطل بذلك تأثيره بالكلية، بل يبقى - على الأصح - تأثيره في أصل وجوب العمل، فاعلم ذلك، والله أعلم»<sup>(84)</sup>.

وكل من جاء بعد ابن الصلاح سار على كلامه ومنهاجه في هذا الأمر، وأكتفي بذكر بعضهم.

7 - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (المتوفى: 748هـ):

فقد قال في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال» مبيناً شرطه فيه: «من قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفه، واتضح أمره من الرواة؛ إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة؛ بل على المحدثين والمقيدين، والذين عرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين. ثم من المعلوم أنه لا بد من صون الراوي وستره. فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة. ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب لما سلم معي إلا القليل؛ إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفون هذا الشأن، إنما سمعوا في الصغر، واحتيج إلى علو سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث، والله الموفق، وبه الاستعانة، ولا قوة إلا به»<sup>(85)</sup>.

وفي سير إعلام النبلاء تكلم الذهبي عن هذا

(84) صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح ص (115-116).

(85) ميزان الاعتدال، للذهبي (1/4).

الإسناد المخصوص بهذه الأمة. ثم إن الناظم لم يتعرض لكونهم اكتفوا من عدالة الراوي بكونه مستوراً، ومن ضبطه بروايته من أصل موافق لأصل شيخه، وكأنه ترك ذلك لتوسعهم في الاسترسال في هذه الأزمان، بحيث لا يحرصون على غير وجود سماعه مثبتاً<sup>(90)</sup>.

11 - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ).

قال في رسالته «الكاوي في تاريخ السخاوي» - وهو يوضح حكم جرح الرواة في الأزمنة المتأخرة -: «الجرح إنما جوز في الصدر حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأخبار، لا من بطون الأسفار، فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار، ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار، وأما الآن فالعمدة على الكتب المدونة، غاية ما في الباب أنهم شرطوا لمن يذكر الآن في سلسلة الإسناد تصونه، وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد، فإذا احتيج الآن إلى الكلام في ذلك اكتفي بأن يقال: غير مصون أو مستور، وبيان أن في سماعه نوعاً من التهور والزور»<sup>(91)</sup>.

المطلب الثالث: فوائد الطباق.

الطباق مفخرة عظيمة من مفاخر الأمة

(90) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسخاوي ص (132)-

(133).

(91) انظر: كتاب الرفع والتكميل، للكنوي ص (13- 14).

9 - ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: 774هـ):

قال في كتابه «اختصار علوم الحديث»: «قال ابن الصلاح: تساهل آخرون في الرواية من نسخ لم تقابل، بمجرد قول الطالب: «هذا من روايتك»، من غير تثبت ولا نظر في النسخة، ولا تفقد طبقة سماعه. قال: وقد عددهم الحاكم في طبقات المجروحين»<sup>(89)</sup>.

10 - ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي (المتوفى: 833هـ).

قال في قصيدته المسماة «الهداية في علم الرواية»: وهذه الأعصار ليس يشترط \*  
إلا ثبوت لسمع انضبط  
لأجل حفظ صحة السلسلة \*  
خصيصة الله لهذه الأمة  
إذ الأحاديث انتهت ودونت \*  
وأودعت في صحفها وبينت  
وقال السخاوي شارحاً لها: «أي: أن الأعصار المتأخرة لا يعتبر فيها مجموع الشروط المذكورة، لا في الشيخ ولا في الطالب؛ لعسرها، وتجدد النقص شيئاً فشيئاً، بل اكتفوا بوجود سماع الرواي مضبوطاً بخط موثوق به؛ لأجل حرص أهل الحديث على إبقاء سلسلة

(89) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لابن كثير

ص (139).

وإذاعتها بين الخاصة والعامة؛ لتقف عليها الطلاب، ومنها: الترغيب والتشويق لمطالعة الكتب؛ فإن الرغبة في المطالعة من أكبر النعم التي خص بها نوع الإنسان، ومن فوائدها: الدلالة على اعتبار الأولين لكتب العلم والتنويه بشأنها، وتعظيم قدرها وإعلائها... وما أرق ما قاله الوزير لسان الدين بن الخطيب في مقدمة كتابه «الإحاطة في أخبار غرناطة»: هدى - سبحانه - وألهم، وعلم الإنسان بالقلم ما لم يكن يعلم، حتى ألفينا المراسم قائدة، والمرشد هادية، والأخبار منقولة، والأسانيد موصولة، والأصول محررة، والتواريخ مقررة، والسير المذكورة، والآثار مأثورة، والفضائل من بعد أهلها باقية، والمآثر قاطعة شاهدة، كأن نهار القرطاس وليل المداد، ينافسان الليل والنهار في عالم الكون والفساد، فمهما طويا شيئاً ولعا بنشره، أو دفنا ذكرًا دعوا إلى نشره»<sup>(93)</sup>.

ولأن استيعاب فوائد الطباق بحاجة إلى دراسة مفصلة مستقلة، فحسبنا في هذا البحث أن نشير إلى بعضها باختصار وإيجاز مع ذكر نماذج توضح المقصود، فمن فوائد الطباق:

1 - كونها شاهداً تاريخياً أبدياً، ودليلاً قاطعاً ماثلاً أمام أجيال الأمة الإسلامية المتتالية على صحة انتقال الكتب وحفظها وصيانتها وسلامتها طوال تاريخ

الإسلامية، وخصيصة جليلة من خصائصها، نابعة من اختصاص هذه الأمة بالإسناد، وهي كما نقل الحافظ ابن حجر عن بعض الفضلاء، حيث يقول: «سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب»<sup>(92)</sup>.

فالتباق بحق كنز دائم، ونهر متدفق للفوائد، ومنع للحقائق والفرائد، ولو لم يكن منها إلا كونه دليلاً قاطعاً وبرهاناً ساطعاً على عناية الأمة الفائقة بتناجها العلمي، وصيانتها وحفظه وسلامته عبر تاريخها الممتد لكفى بها فائدة جليلة عظيمة لا تقدر بثمن، فكيف وللتباق فوائد أخرى كثيرة يصعب حصرها وتعدادها؟!، ولعل فيما ذكره الشيخ العلامة جمال الدين القاسمي عن فوائد الأسانيد المجموعة في الأثبات، ما يوضح شيئاً من ذلك، حيث قال: «اعلم أن في تطلب أسانيد الكتب غاية للحكماء سامية، ألا وهي التشوف إلى الرجوع إليها ومطالعتها؛ فإن العاقل إذا رأى حرص الأقدمين على روايتها بالسند إلى مصنفها علم أن لها مقاماً مكيناً في سماء العرفان، فيأخذ في قراءتها، واقتباس الفوائد والمعارف منها، فيزداد تنوراً وترقياً في سلم العلوم؛ فإن العلم قوام العالم، وعماد العمران، وهو الكنز الثمين، والذخر الذي لا يفنى.

ومن فوائد أسانيد الكتب: حفظها من النسيان والضياع، ومن فوائدها: نشر العلوم والمعارف وترويجها

(93) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي

وعمّر حتى ألحق الأحفاد بالأجداد، وأول ما ظهر للمحدثين سنة 706هـ، وجد اسمه في أجزاء علي بن اللتي، مثل: جزء ابن مخلد، ومسند عمر للنجار، ثم ظهر اسمه في أسماء السامعين علي بن الزبيدي، فحدث بالصحيح أكثر من سبعين مرة بدمشق، والصالحية، وبالقاهرة، ومصر، وحماة، وبعلي، وحمص، وكفر بطنا وغيرها، ورأى من العز والإكرام ما لا مزيد عليه، وانتحت عليه الحفاظ، ورحل إليه من البلاد، وتزاحموا عليه من سنة 717هـ إلى أن مات، ولما مات نزل الناس بموته درجة<sup>(96)</sup>.

وقال الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي: «هذا الرجل معمر عاش مائة سنة وبضع سنين، سمع في صغره صحيح البخاري من الحسين بن المبارك الزبيدي الحنبلي البغدادي، وكتب اسمه فيمن حضر السماع، وسمع غير ذلك، ثم اشتغل بأمور الدنيا، فلما بلغ عمره خمسين سنة وزيادة عثر المحدثون على اسمه في الساعات، فلزموه إلى أن مات، سمع عليه الحفاظ: المزي، والبرزالي، والذهبي، وغيرهم»<sup>(97)</sup>.

ولأن الطباقي وثيقة خطية ثابتة تشهد للسماع

(96) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (142/1).

(97) انظر كلام المعلمي في: تعليقه على الأنساب، للسمعاني (60/4).

المسلمين، فلا مجال مطلقاً لعدو أو كاره أو حاقد أو حاسد للطعن أو التشكيك بعلم الأمة الإسلامية وتراثها.

2- المحافظة على بقاء خصيصة الإسناد في الأمة.  
قال ابن الصلاح: «اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا، وكثير من الأعصار قبله، إثبات ما يروى؛ إذ لا يخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا يضبط ما في كتابه ضبطاً يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود بها بقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها الله كرامة»<sup>(94)</sup>. وقال - أيضاً -: «صار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد... إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة»<sup>(95)</sup>.

3- إثبات سماع الراوي للشيخ وللكتاب.  
ومما ذكر في إثبات السماع للراوي بالطباقي ما وقع للشيخ أبي العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم الصالح الحجار، (ولد سنة 624هـ تقريباً، وتوفي سنة 730هـ) ترجم له الحافظ ابن حجر، فقال: «ولد سنة 624هـ تقريباً، بل قبل ذلك، وسمع من ابن الزبيدي، وابن اللتي، وأجاز له من بغداد القطيعي، وابن روزبه، والكاشغري، وآخرون، ومن دمشق جعفر بن علي.

(94) صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح ص (115).

(95) علوم الحديث، لابن الصلاح ص (17) بتصرف.

بطراوة الخط، أو باختلاف حجمه، أو لونه أو حكه وكشطه.. إلى غيرها من الأساليب التي يستطيع علماء الحديث كشفها وفضحها، ولو بعد حين، لكشف صحة السماع أو عدمه.

وقد وقع بعض ذلك من عدد من الرواة المتأخرين، مما كان سبباً في جرحهم، وإيرادهم في كتب الضعفاء والمجروحين.

ومن أمثلة ذلك قول الذهبي في ترجمة بقاء بن أبي شاكر الحريمي: «كذاب دجال، زور ألف طبقة... ذكره ابن النجار فشفى. وقال بقاء بن أحمد: كان سيئ الطريقة في صباه... جمع أجزاء كثيرة، وادعى السماع من أبي منصور بن خيرون وطبقته، ووقع بإجازات، فكشط، وأثبت اسمه مكان الكشط، وألقاها في الزيت، فخفي الكشط، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزي فنقله له، ولم يفهم. وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلي، فاعتمد الناس على نقلهما، وأخفى الأصول، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربى كثيراً بإجازة قاضي المارستان وغيره، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح، وبان كذبه، وقد ألحق اسمه في أكثر من ألف جزء. لا تحل الرواية عنه»<sup>(99)</sup>.

وقوله في ترجمة محمد بن الحسن بن هبة الله:

«كذاب. زور طباقاً عدة، فافتضح»<sup>(100)</sup>.

(99) ميزان الاعتدال، للذهبي (1/339-340).

(100) المصدر السابق (3/521).

بالسماع الصحيح أصبح تغيير الاسم بعد إثباته فيه تترتب عليه آثار خطيرة تجعل من يفكر بذلك يمتنع عنه، ومن الأمثلة على ذلك: ما قال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه»: «كُلُّتِي: بضم الكاف واللام معا، ثم نون ساكنة، ثم مشاة فوق مكسورة تليها الياء آخر الحروف ساكنة: أم محمد كلتي بنت القاضي أبي العباس أحمد بن شيخنا القاضي العلامة أبي الفتح محمد ابن الشهيد الشافعي. سمعت على جدها من كتابه الفتح القريب، وسمعت غير ذلك. وأخبرت أن والدها أراد تغيير اسمها فلم يفعل لإثبات اسمها كذلك في طباق السماع»<sup>(98)</sup>.

4- ثبوت جرح الراوي؛ لعدم سماعه مروياته أو شيء منها.

بعد أن أصبح مدار الأمر في نقل السنة النبوية يعتمد على تناقل الكتب، أصبح للطباق أهمية بالغة في تعديل وجرح الرواة، بل لعلي لا أبالغ إذا قلت: إنها أصبحت مدار ذلك في القرون الأخيرة، حتى نشأت مصطلحات وألفاظ وقواعد جديدة لعلم الجرح والتعديل.

وكون الطباق وثيقة خطية محفوظة جعلها وسيلة ودليلاً بينا ظاهراً يمكن الرجوع إليها حال الشك والريب؛ لكشف حقيقة الأمر؛ وذلك لما توفره من دلائل قوية ثابتة، كالأستدلال على كذب أو جرح الراوي - بدعوى سماعه للكتاب بإضافة اسمه في طباق السماع -

(98) توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (7/338).



والسماع. وقال الخطيب: رأيت له سماعاً مفسوداً ألحق فيه»<sup>(106)</sup>.

وقوله في ترجمة عبد الملك بن عمر الرزاز: «يروى عن الدارقطني وغيره، متهم بتزوير السماع. روى عنه الخطيب»<sup>(107)</sup>.

وقوله في ترجمة محمد بن إسماعيل الصرام: «قال أبو زرعة الكشي: كان يكذب، ويزور السماع»<sup>(108)</sup>.

وقوله في ترجمة محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المصري: «متهم في كتابه التسميع، وكان من طلبة الحديث. ذكره الخطيب في تاريخه، فقال: سمعت أبا علي الحسين بن أحمد الباقلائي وغيره من أصحابنا يذكرون أن المصري كان يشتري من الوراقين الكتب التي لم يكن سمعها، ويسمع فيها لنفسه»<sup>(109)</sup>.

5- تمييز مرويات الراوي المسموعة سماعاً صحيحاً من غيرها.

قال ابن النجار في ترجمة شيخه زيد بن يحيى بن أحمد بن هبة الله البيهقي: «كتبت عنه من سماعه الصحيح؛ لأنه كان يكشف اسم أخيه عبد المنعم من طباق السماع، ويكتب اسمه موضعه بقلم غليظ ودواة ردية. فعل ذلك

وقوله في ترجمة أحمد بن الحسين بن علي بن عمر الحربي السكري: «..وعنه الخطيب، وشجاع الذهلي. وقال: ألحق السماع لنفسه في بعض كتب جده تسميماً طرياً»<sup>(101)</sup>.

وقوله في ترجمة نصر بن علي بن منصور أبي الفتوح بن الخازن الحلي النحوي: «قال الحافظ الضياء: طلب بنفسه، وتكلم فيه بعض الطلبة، وأنه متهم، يكتب الطباقي على ما لم يسمعه. وقد مات شاباً سنة ست مائة، سمعت بقراءته ثلاثة أجزاء، فرجعت عن سماعها»<sup>(102)</sup>.  
وقوله في ترجمة أحمد بن سعيد العسكري: «يزور الطباقي»<sup>(103)</sup>.

وقوله في ترجمة إقبال بن المبارك العكبري، ثم الواسطي: «قال ابن الديلمي: ألحق اسمه في طباق»<sup>(104)</sup>.

وقوله في ترجمة محمد بن أحمد بن إبراهيم بن المجير الكتبي: «سمع من ابن القطيعي، وابن روزبة، وحدث، ولكنه متهم في كتابه الطباقي، قليل الدين»<sup>(105)</sup>.

وقوله في ترجمة إسماعيل بن سعيد بن سويد البغدادي: «قال ابن أبي الفوارس: فيه تساهل في الدين

(101) المصدر السابق (1/93).

(102) المصدر السابق (4/252).

(103) المصدر السابق (1/101).

(104) المصدر السابق (1/275).

(105) المصدر السابق (3/457).

(106) المصدر السابق (1/232).

(107) المصدر السابق (2/660).

(108) المصدر السابق (3/483).

(109) المصدر السابق (3/463).

مات في شعبان، لم يعينوا اليوم، وقد عينه الحارثي. وقد رأيت أنا خطه تصحيحاً على طبقة سماع تاريخها في نصف شعبان من السنة»<sup>(112)</sup>.

وكذا قول السبكي في ترجمة أحمد بن عيسى بن رضوان بن القليوبي: «قال شيخنا الذهبي: إنه توفي سنة تسع وثمانين وستائة. قلت: وليس كذلك، بل قد تأخر عن هذا الوقت، فقد رأيت طباق السماع عليه في العلم الظاهر مؤرخة بسنة إحدى وتسعين وستائة، بعضها في جمادى الأولى، وبعضها في رجب، وعليها خطه بالتصحيح»<sup>(113)</sup>.

7 - إثبات سماع غير المسلمين للشيخ وللكتاب، وصحة الأداء بعد إسلامه.

ومن أبرز ما ذكر في إثبات الطباق لسماع الراوي غير المسلم ما ذكره الحافظ العراقي عند حديثه عن الإجازة للكافر، فقال: «وأما الإجازة للكافر فلم أجد فيها نقلاً، وقد تقدم أن سماعه صحيح، ولم أجد عن أحد من المتقدمين والمتأخرين الإجازة للكافر، إلا أن شخصاً من الأطباء بدمشق ممن رأيت بدمشق، ولم أسمع عليه، يقال له: محمد بن عبد السيد بن الديان، سمع الحديث في حال يهوديته على أبي عبد الله محمد بن عبد المؤمن الصوري، وكتب اسمه في طبقة السماع مع السامعين،

(112) سير أعلام النبلاء، للذهبي (22/356).

(113) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (8/23-24).

على عدة أجزاء من أصول أخيه أحمد»<sup>(110)</sup>.

وقال في ترجمة عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد السمعاني، أبي المظفر: «لقيته بمرور في رحلتي الأولى إلى خراسان، وسمعت منه كثيراً... وكانت سماعاته التي بخط والده وخطوط المعروفين من المحدثين صحيحة، فأما ما كان بخطه فلا يعتمد عليه، فإنه كان يلحق اسمه في طباق لم يكن اسمه فيها إلحاقاً ظاهراً، ويدعي سماع أشياء لم يوجد سماعه منها. وكان متسامحاً»<sup>(111)</sup>.

6 - نفي أو إثبات التواريخ.

ومن ذلك قول الذهبي في ترجمة ابن الأثير علي بن محمد بن محمد: «قال القاضي سعد الدين الحارثي: توفي عز الدين في الخامس والعشرين من شعبان، سنة ثلاثين وستائة. وقال أبو العباس أحمد بن الجوهري: مات في رمضان من السنة. وقال المنذري، وابن خلكان، وأبو المظفر سبط الجوزي، وابن الساعي، وابن الظاهري:

(110) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار، انتقاء: الدمياطي،

انظر: تاريخ بغداد وذيوله (21/88).

(111) المصدر السابق (21/118).

وقد دافع عنه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (4/7)، فقال: «هذا الذي قاله ابن النجار فيه لا يقدر بعد ثبوت عدالته وصدقه، أما كونه كان يلحق اسمه في الطباق، فيجوز أنه كان يحقق سماعه، وأما كونه ادعى سماع أشياء لم توجد، فهذا إنما يتم به القدر فيه لو وجد الأصل الذي ادعى أنه سمع فيه، ولم يوجد اسمه فيه، أما فقدان الأصول فلا ذنب للشيخ فيه».

المتأخرين<sup>(117)</sup> غير اسمه الذي يتردد كثيراً في السماعيات والطباقي بكثرة، فقلّ كتاب حديثي تعاطاه أهل ذلك العصر وقبله إلا تجد اسمه عليه في طبقات السماع، وما ذكرته في أول ترجمته هنا مما جمعته في عدة سنوات، فخذها شاكرًا<sup>(118)</sup>.

كما تقدم الطباقي للمؤرخين والمصنفين والعلماء معلومات موثقة ودقيقة وقيمة عن الرواة، وقد يؤدي الرجوع إليها إلى حل مشكلات لا يمكن حلها إلا من خلالها، وخاصة حينما لا تكون هناك ترجمة كافية للراوي، ومن ذلك: قول الذهبي في ترجمة محمد بن علي بن محمد القاضي أبي عبد الله ابن الجلابي، الواسطي، (المتوفى سنة 542هـ): «الجلابي: مختلف في ضمه وفتحه، فقال أبو طاهر ابن الأنطاطي: قال لنا شيخنا أبو الفتح المندائي: هو الجلابي، بفتح الجيم بلا شك، فراجعته، فغضب، وقال: كان ينوب عن والدي في القضاء وأنا أخبر به. قال ابن الأنطاطي: وسألت عنه الشريف ابن عبد السميع، فقال: لا أعرفه إلا بالضم، وتعجب من قول أبي الفتح.

قلت: والصحيح الضم؛ لأنني رأيته مضبوطاً بخط والده علي، في غير موضع فيما جمعه من «ذيل تاريخ

وأجاز ابن عبد المؤمن لمن سمع، وهو من جملتهم. وكان السماع والإجازة بحضور الحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، وبعض السماع بقراءته، وذلك في غير ما جزء، منها: «جزء ابن عترة» فلولا أن المزي يرى جواز ذلك ما أقر عليه. ثم هدى الله ابن عبد السيد المذكور للإسلام، وحدث، وسمع منه أصحابنا... فإذا زال المانع من الأداء صح الأداء<sup>(114)</sup>.

8- تكوين ترجمة وافية للرواة الذين لا توجد لهم ترجمة، ومعرفة حال الرواة، وضبط أسمائهم وصفاتهم ومكانتهم.

تعد الطباقي مصدراً خصباً للمؤرخين والمصنفين في تراجم الرواة؛ لكونها تشتمل على معلومات مهمة، وفوائد قيمة ومتنوعة عن الرواة، وبخاصة حينما لا تكون هناك ترجمة للراوي، ومن أمثلة ذلك: قول العلامة عبد الحي الكتاني في ترجمة يوسف بن شاهين سبط الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر معلومات وافية ومطولة عنه - قال: «بكل أسف، أنا لا نحفظ للمترجم وفاة<sup>(115)</sup>، ولا ترجمة<sup>(116)</sup>، ولا ذكراً في شيء من مصنفات

(114) شرح التبصرة والتذكرة، للعراقي (1/429).

(115) توفي 899هـ. وانظر بعض مصادر ترجمته في الحاشية أدناه.

(116) ترجم السخاوي لسبط ابن حجر ترجمة وافية في «البدرد الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (2/354)، وكذا ترجم له السيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان» ص (179)، والشوكاني في «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» =

= (10/313).

(117) انظر التعليق في الحاشية أعلاه.

(118) فهرس الفهارس، للكتاني (2/1139-1140).

فمن الممكن عن طريق الطباق الحصول على معلومات وفوائد متفرقة عن الكتاب، كإثبات صحة اسم الكتاب، ونسبته لصاحبه، ومعرفة تاريخ تأليفه، ومعرفة الكاتب والناسخ، ومدى اهتمام العلماء بسماعه، ومن سمعه من كبار أهل العلم، والحركة العلمية الزمانية والمكانية التي سلكها الكتاب، ومشاهدة خط المؤلف أو الشيخ المسمع الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو عن فرعها.

وبمطالعة سريعة لمقدمة أي محقق حقق أحد الكتب نجد أنها اشتملت على شيء من هذه المعلومات، وحتى لا نطيل في هذا لتوافره ووضوحه، أكتفي من ذلك بالتمثيل لفائدتين من فوائد الطباق.

الفائدة الأولى: معرفة الحركة العلمية المكانية التي سلكها الكتاب، وذلك أن المكان يكتب عند كتابة أسماء السامعين في الطباق، ومن أمثله: قول الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود: «الساعات المثبتة في كل جزء من الأجزاء تُرشدُ إلى أن هذه النسخة قد انتقلت بين دمشق وحلب والقاهرة ومكة. وانتهت أخيراً إلى مدينة الأحساء، فكانت عند الشيخ محمد بن عبد القادر قاضي المبرز من الأحساء، وهو أهداها إلى الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم آل الشيخ، وأهداها الشيخ عبد العزيز إلى المكتبة العامة بالرياض؛ ليتفع بها رواد المكتبة المعتنون بالحديث وكتبه، وأخذت صور عنها. وقد

واسط» وبخط جماعة في طباق السماع لهذا التاريخ على مؤلفه بالضم، وكذا قيده ابن نقطة، وغيره، ولم يذكروا فيه خلافاً»<sup>(119)</sup>.

ومن ذلك قول إبراهيم بن محمد بن عبد الله، أبي إسحاق، برهان الدين (المتوفى سنة 884 هـ) في ترجمة ثابت بن منصور بن المبارك الكيلي المقرئ المحدث (المتوفى سنة 529 هـ): «وقد ذكره جماعة من المحدثين، ووصفوه في طباق السماع بالإمام الحافظ»<sup>(120)</sup>.

وكذا قول ابن رجب في ترجمة نصر بن أبي السعود بن بطة اليعقوبي (المتوفى سنة 643 هـ): «من أهل يعقوبا. وفي كثير من طباق السماع: ينسب إلى عكبرا. وفي بعض الطباق: سبط أبي عبد الله بن بطة. وهذا يدل على أنه من ولد بعض بناته»<sup>(121)</sup>.

وحين نلاحظ أن بين المترجمين والمترجمين مئات السنين، ومع هذا استطاعوا الحصول على معلومات موثقة ودقيقة وقيمة، كل هذا بفضل الطباق بعد فضل الله، ﷻ.

9- الحصول على معلومات وفوائد متفرقة عن الكتاب.

(119) تاريخ الإسلام، للذهبي (812/11).

(120) المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لبرهان الدين ابن مفلح (293/1).

(121) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب (512/3-513).

### الخاتمة

وفي الختام أحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشكره - تعالى - على ما أنعم به عليّ من إتمام هذا البحث، الذي كان من أظهر نتائجه:

- أن الطباق مفخرة عظيمة من مفاخر الأمة الإسلامية، وخصيصة جليّة من خصائصها، نابعة من اختصاص هذه الأمة بالإسناد، فهي بحق كنز دائم، ونهر متدفق من الفوائد، ومنبع من الحقائق والفرائد، ولو لم يكن منها إلا كونه دليلاً قاطعاً، وبرهاناً ساطعاً، وشاهداً تاريخياً أبدياً باقياً دالاً على عناية الأمة الفائقة بتتاجها العلمي، وصيانتها وحفظه وسلامته عبر تاريخها الممتد لكفى بها فائدة جليّة عظيمة لا تقدر بثمن، فكيف وللطباق فوائد أخرى كثيرة يصعب حصرها وتعدادها؟!.

- الوعي الفائق والمبكر لعلماء الحديث بدخول مرحلة جديدة لرواية ونقل الأحاديث، والاستجابة الفورية لمتطلباتها بتطوير أساليب، وابتكار مناهج جديدة بعناية ودقة وسلاسة.

- أن المحدثين بدؤوا باستعمال الطباق لتوثيق وإثبات السماع مبكراً، وأقدم نص وجدته يدل على أنه كان مشهوراً ومعروفاً ومستقراً يرجع إلى الربع الأخير من القرن الثاني الهجري.

- أن كتابة التسميع في الطباق أصبحت مدار

سمع هذه النسخة مالِكها السلطانُ المحسِنُ علي بن طبرُزد الذي استقدمه من بغداد إلى دمشق»<sup>(122)</sup>.

وكذا قوله في مقدمة تحقيقه لسنن ابن ماجه: «وهذه السماعات جميعها تمت بدمشق في الجامع الأموي، وفي الجامع المظفرّي، وفي المدرسة الضيائية، وفي مدرسة الصاحب محيي الدين ابن الجوزي، وفي دار الحديث الأشرافية، وفي الرباط السُمَيْسَاطي، وفي دار القرآن الجَزَريّة، وفي دار الحديث الشُّفَيْشِقِيّة، وفي المدرسة الصدرية، وفي رباط الناصرية»<sup>(123)</sup>.

والفائدة الثانية: معرفة الكتاب: ومن ذلك قول الدكتور سعود بن عيد الجربوعي محقق كتاب «الفوائد المتخبة الصحاح والغرائب»، قال: «لا يُنبه في لوحة عنوان بعض كتب الفوائد الحديثية على أن أحاديثها من فوائد الشيوخ، وأثبت أن أحاديثها من الفوائد بإحدى طريقتين - أو بهما معاً - الأولى: أن يُنصّ على هذا أحدُ رواة الكتاب، أو سامعيه في طبقة، أو عدد من طباق سماعه... كفوائد عبد الغفار الشيرويّ، وفوائد أبي العبّاس محمّد بن إسحاق السّراج، وغيرهما. والثانية: أن يُنصّ عليه حافظ من الحفّاظ أو جماعة منهم»<sup>(124)</sup>.

(122) مقدمة تحقيق كتاب سنن أبي داود (مقدمة/ ص: 89).

(123) مقدمة تحقيق كتاب سنن ابن ماجه (مقدمة/ ص: 37).

(124) مقدمة تحقيق كتاب الفوائد المتخبة الصحاح والغرائب، للهمذاني (1/ 151).

- صحة نقل الرواية منذ القرن الرابع الهجري، ولو سميت هذه المرحلة «بمرحلة الطباق» لكان لذلك وجه وجيه.
- أن مصطلح «الطباق» ومنهج تطبيقه أديا إلى تغيرات كبيرة في جوانب من علوم الحديث وقواعده وشروطه، وكثر استخدامه عند المتأخرين في كتب التراجم والجرح والتعديل والمصطلح.
- أن مفهوم الطباق عبّر عنه بتسميات متعددة قبل استقراره على هذا الاسم. والسبب في هذا عدم مبادرة المصنفين الأوائل في علوم الحديث - كالرامهرمزي والحاكم والخطيب - إلى تسميته، وأبرز التسميات التي أطلقت عليه هي: السماع، ثم كتابة التَّسْمِيع، والتَّسْمِيع، ثم طبقة السماع، ثم الطبقة، ثم الطباق.
- أن أبرز تطور حدث للطباق هو كتابة الإجازة بالطباق، حيث أطبق علماء الحديث على استحسانها والإشادة بها. وأول من سن هذه السنة الجليلة هو المحدث، محمد بن عتاب الأندلسي (المتوفى عام 462هـ).
- أن لكاتب الطباق منزلة علمية رفيعة؛ إذ إنه محور وجوه صحة السماع والطباق.
- تعريف الطباق اصطلاحاً بأنه: «كتابة اسم الشيخ المسمّع والسامعين والمسموع، ومجلس السماع بموضع من الكتاب المسموع بإقرار الشيخ».
- أن نقل السنة النبوية عبر التاريخ مر بثلاث
- مراحل رئيسية واضحة التمايز، هي:
- 1- مرحلة الاعتماد على الرواية بلا شروط ولا قيود، وهذه المرحلة خاصة بالصحابة رضي الله عنهم.
- 2- مرحلة الاعتماد على رواية الرواية بشروط وقيود. وهذه المرحلة لمن بعد الصحابة رضي الله عنهم.
- 3- مرحلة الاعتماد على رواية الكتب أو الرواية المكتوبة. وهذه المرحلة من القرن الرابع إلى عصرنا الحاضر.
- بعد أن كان علماء الحديث يكتفون بتحقيق الاتصال بثبوت سماع الراوي ممن روى عنه، أو لقائه أو معاصرته، أصبحوا في هذه المرحلة يشترطون ثبوت سماعه لكل كتاب يرويه عن شيخه بوجود اسمه مكتوباً في الطباق، وإلا لم يصح سماعه للكتاب.
- وختاماً فمن أهم التوصيات: دراسة أساليب المحدثين ومناهجهم، وبيان أثرها في الراوي والمروي. هذا، وأسأل الله - تعالى - أن يجعل أعمالنا صالحة خالصة لوجهه الكريم.

\*\*\*

#### قائمة المصادر والمراجع

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان. ابن حبان، محمد بن حبان ابن أحمد. ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان، حققه: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ - 1988م.
- اختصار علوم الحديث. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر.

- تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماکولا). ابن نقطة، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع. تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط1، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1410هـ.
- ألفية السيوطي في علم الحديث. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. صححه وشرحه: أحمد محمد شاكر، د.م: المكتبة العلمية، د.ت.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. القاضي عياض، أبو الفضل موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي. تحقيق: السيد أحمد صقر، ط1، القاهرة: دار التراث، تونس: المكتبة العتيقة، 1379هـ - 1970م.
- الأنساب. المروزي، عبد الكريم بن محمد بن منصور. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط1، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382هـ - 1962م.
- الإيضاح في علوم البلاغة. جلال الدين القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، ط3، بيروت: دار الجليل، د.ت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: د. محمود الطحان، د.ط، الرياض: مكتبة المعارف، د.ت.
- جمهرة اللغة. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مصورة عن مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/ الهند عام 1350هـ.
- ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد. تقي الدين الفاسي، محمد بن أحمد بن علي. تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ - 1990م.
- ذيل طبقات الحنابلة. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 1425هـ - 2005م.
- رسوم التحديث في علوم الحديث. الجعبري، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر. تحقيق: إبراهيم بن شريف الملي، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ - 2000م.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. أبو الحسنات، محمد عبد الحفي ابن محمد عبد الحلیم الأنصاري. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، د.ط، حلب: مكتبة ابن تيمية المطبوعات الإسلامية، د.ت.
- سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي، ط1، د.م: دار الرسالة العالمية، 1430هـ - 2009م.
- سير أعلام النبلاء. الذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م.

صالح بن عبد الله الصياح: الطباقي عند المحدثين: مفهومه، ونشأته، وأهميته، وفوائده

- د.م: دار الكتب العلمية ، 1422 هـ - 2002 م.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. العراقي، شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: علي حسين علي، ط1، مصر: مكتبة السنة، 1424 هـ - 2003 م.
- فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات. عبد الحي الكتاني، محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسيني الإدريسي. تحقيق: إحسان عباس، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1982 م.
- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب. الهمداني، أبو القاسم يوسف ابن محمد بن أحمد. دراسة وتحقيق: د. سعود بن عيبد بن عمير بن عامر الجربوعي، ط1، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، رقم الإصدار (41)، 1422 هـ - 2002 م.
- القاموس المحيط. الفيروزآبادي، مجد الدين، أبي طاهر محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426 هـ - 2005 م.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- الكفاية في علم الرواية. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، د.ط، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.
- لسان العرب. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. ط3، بيروت: دار صادر، 1414 هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والسواحي. الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد. تحقيق: د. محمد عجاج
- الشذا الفيح من علوم ابن الصلاح رحمته الله. برهان الدين الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب. تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1418 هـ - 1998 م.
- شرح التبصرة والتذكرة. العراقي، أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين. تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1423 هـ - 2002 م.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، ط2، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408 هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. السخاوي، شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن. د.ط، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.
- علوم الحديث. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. تحقيق: نور الدين عتر، د.ط، سوريا: دار الفكر، 1406 هـ - 1986 م.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية. السخاوي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد. تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط1، د.م: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001 م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، د.ط، د.م: المكتبة السلفية، د.ت.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي. الأنصاري، زين الدين أبي يحيى زكريا. تحقيق: عبد اللطيف هميم، وماهر الفحل، ط1،



- الخطيب، ط3، بيروت: دار الفكر، 1404هـ.
- المختصص. المرسي، أبو الحسن علي بن إساعيل بن سيده. تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1417هـ-1996م.
- المدخل إلى كتاب الإكليل. ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه. تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، د. ط، الإسكندرية: دار الدعوة، د. ت.
- المستفاد من ذئب تاريخ بغداد. ابن النجار، انتقاء: الدمياطي، مطبوع مع تاريخ بغداد، فانظره هناك، د. ط، د. م: د. ن، د. ت.
- المعجم المختص بالمحدثين. الذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد. تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، ط1، الطائف: مكتبة الصديق، 1408هـ - 1988م.
- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تأليف: مصطفى، إبراهيم؛ الزيات، أحمد؛ عبد القادر، حامد؛ النجار، محمد النجار. د. ط، د. م: دار الدعوة، د. ت.
- معجم مقاييس اللغة. الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، د. ط، د. م: دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- معرفة علوم الحديث. ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه. تحقيق: السيد معظم حسين، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ - 1977م.
- معيد النعم ومبيد النقم. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب. تحقيق: محمد علي النجار وآخرين، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1413هـ.
- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. ابن مفلح، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله. تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1410هـ - 1990م.
- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي. بدر الدين الحموي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد. تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2، دمشق: دار الفكر، 1406هـ.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد. تحقيق: د. علي دحروج، ط1، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: علي محمد الجاوي، ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ - 1963م.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية. البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر. تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط1، الرياض: مكتبة الرشد ناشرون، 1428هـ - 2007م.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريخ، ط1، الرياض: أضواء السلف، 1419هـ - 1998م.
- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر. المناوي، زين الدين عبدالرؤف بن تاج العارفين. تحقيق: المرتضي الزين أحمد، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م.

\*\*\*

